الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

# مؤسسة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

# 1520-1830م.

مذكرة مُكمّلة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبتين

- رواني آمال
- حسناء بلكو.

إشراف: أ.د/ بوسليم صالح.

نوقشت أمام اللجنة المكونة من

| الاساتذة | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د. بن قومار جلول | أستاذ محاضر أ | غرداية | رئيسا |
| أ.د بوسليم صالح | أستاذ | غرداية | مشرف و مقرر |
| د. لكحل الشيخ | أستاذ محاضر أ | غرداية | مناقشا |

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/ 2021 – 2022م

بسم الله الرّحمان الرّحيم

# الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعصارة عملي

إلى الجنة المهداة والفردوس على أرض الله أمي الحنونة

إلى ينبوع المحبة والطموح والمثابرة والدي الكريم

إلى أخواتي وأميرات قلبي و الأخوين الحبيبين رعاهم الله

إلى اختي التي لم تلدها أمي زوجة أخي اسماء جزاها الله

إلى الجزء الجميل من حياتي ومأمني وراحتي أختي زهيرة وزوجها محمد

إلى رفيقة دربي ونور قلبي صديقتي حسناء

إلى من ساهما في إتمام هذا البحث سكينة جبريط وأخوها الأستاذ موسى جبريط، وعائلة مومني

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي، إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى **الدكتور بوسليم صالح** الذي نهلنا من منهجه ونشاطه قبل أن ننهل من علمه بعد أن أمدنا بعظم نصحه وسبك توجهه فكان نعم السند والقدوة في الدرب

إلى كل غيور على هذه الأمة الإسلامية ويسعى إلى معرفة أسباب الضعف التي أدت إلى تدهورها وانكسارها محاولاً صون تاريخها وتراثها وسد ثغر من ثغورها.

**آمال**

# الإهداء

.. إلى من ربت فأحسنت إلى من أدت دور الأب بعد وفاته إلى من حببت إليّ حب الدراسة

... إلى من كانت توجهني للطريق الصحيح دائما إلى من ساندتني في أصعب أوقاتي.. شكرا لا حدود له أمي العظيمة أهديك تخرجي هذا ،

...إلى اخوتي وأخواتي كل واحد باسمه... إلى كل أقاربي وأحبائي، إلى كل صديقاتي ورفيقاتي، إلى منيرة الدرب وصديقة العمر رواني آمال.

... إلى أستاذي المشرف صالح بوسليم إلى كل من زرع بدرة تشجيع بداخلي إلى كل من تمنى نجاحي إلى كل أساتذة التاريخ بجامعة غرداية إلى الأستاذ جبريط موسى وأخته جزاهم الله عنا خير الجزاء.

**حسناء**

## الشكر والاعتراف بالجميل

قال رسول صلى الله عليه وسلم : ﴿ من لم يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

ويقول الشاعر:

وَمَن تَنَكَّرَ فَضْلَ النَّاسِ كَيفَ لَهُ أَنْ يَدَّعِي لِعَطَايَا اللهِ شُكرَاناً

وبعد فإننا نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الجميل إلى الدكتور **بوسليم صالح** الذي نهلنا من نشاطه ومنهجيته وقدوته وشخصيته قبل أن ننهل من عظيم نصحه وسُبك توجهاته وحسن أخلاصه، ونسأل الله العلي القدير أن يثقل بعمله هذا ميزان حسناته وأن يديمه ذخرا للعلم وأهله.

كما أننا نتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الذين أناروا دربنا وسهروا على تأطرنا منذ بداية المشوار حتى النهاية، أساتذة قسم التاريخ بجامعة غرداية.

وإلى كل زملاء في الدرب .

## قائمة المختصرات الواردة في المذكرة:

### قائمة المختصرات باللغة العربية والأجنبية:

| الرمز | المعنى |
|---|---|
| **تح** | تحقيق |
| **تر** | ترجمة |
| **ج** | الجزء |
| **د ب** | دون بلد |
| **د س** | دون سنة |
| **د د** | دون دار |
| **ط** | الطبعة |
| **مج** | مجلد |
| **م** | ميلاد |
| **هـ** | هجري |
| **ص** | الصفحة |
| **ص ص** | صفحات متتالية |
| **د م** | دون مشرف |
| **تع** | تعريب |
| **د م** | دون مشرف |
| **S d** | sans date |
| **P** | Page |

# مُقدّمة

## 1. توطئة:

تنوعت المؤسسات الثقافية في مدينة الجزائر خلال فترة الحكم العثماني والذي امتد من سنة 1520م إلى غاية 1830م، ومن أبرز هذه المؤسسات نذكر مؤسّسة الإفتاء في مدينة الجزائر كونها حديثة النشأة في تلك الفترة، لأنه لم يكن لها وجود قبل الدخول العثماني، ومثلت هذه المؤسّسة وعاء تصب فيه جل المشاكل حيث يطرحون فيها كل قضاياهم وتساؤلاتهم الشرعية من أجل الوصول إلى حل وفك الخصام بينهم، ومن هنا كان موضوع دراستنا بعنوان مؤسّسة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1520إلى غاية 1830م ودورها الديني والسياسي.

## 2. التعريف بالموضوع:

يتناول الموضوع مؤسّسة الإفتاء في مدينة الجزائر، بحيث يعتبر الإفتاء سلطة ثانية في المجتمع أحدثتها الدولة العثمانية، وقد عرفت مدينة الجزائر في هذه الفترة تعايش مذهبي بين المذهب المالكي والمذهب الحنفي، ومنه كان الإطار المكاني لدراستنا مدينة الجزائر، أما الناحية الزمنية فتركزت على الفترة الممتدة من 1520م إلى 1830م وما عرفته الجزائر من تطورات خلال هذه المرحلة، فكان موضوعنا ذا طابع إجتماعي ثقافي.

## 3. أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب، نذكر منها:

- حبنا في دراسة الحكم العثماني في الجزائر بصفة عامة ومدينة الجزائر بصفة خاصة.
- رغبتنا في التعرف على عمل مؤسّسة الإفتاء، ومعرفة أهم القضايا المطروحة عليها.
- ثقتنا في أستاذنا المشرف وفي أنفسنا أن نتوصل إلى الهدف المرجو، والذي يتمثل في الإجابة عن اشكالياتنا.

## 4. الإشكالية:

وتتجلى إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي:

ما الأسباب التي أدّت إلى إنشاء مؤسّسة الإفتاء؟ وكيف انعكس تأثيرها ودورها الديني والسياسي على حياة مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني؟.

وتندرج عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مفهوم مؤسّسة الإفتاء؟.
- كيف نشأت مؤسّسة الإفتاء؟ وما مميزات عملها؟.
- ما هي أهم المذاهب التي ظهرت عند مؤسّسة الإفتاء؟.
- فيما تمثل الدور الديني والسياسي في مؤسّسة الإفتاء؟.

**5. الخطة المعتمدة في الدراسة:**

لإنجاز هذه الدراسة، اعتمدنا على خطة اشتملت على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وبعض الملاحق التي تضمنت الموضوع.

ففي الفصل الأول تحدثنا عن ماهية مؤسّسة الإفتاء، والذي اندرج تحت هذا العنوان ثلاثة مباحث، نذكرها كالآتي: المبحث الأول مفهوم الإفتاء، والذي تطرقنا فيه إلى تعريف الإفتاء وتعريف المفتي والشروط المتعلقة به وأهم صفاته، وكيفية نشأة مؤسّسة الإفتاء، أما المبحث الثاني نشأة مؤسّسة الإفتاء، ودرسنا فيه النشأة ومميزات عمل مؤسّسة الإفتاء.

أما المبحث الثالث أوضاع وأسباب ظهور مؤسّسة الإفتاء، وذكرنا فيه وضع الجزائر الثقافي قبيل الدخول العثماني وأسباب ظهور مؤسّسة الإفتاء.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان مذاهب مؤسّسة الإفتاء وروادهم، قسمناه إلى ثلاث مباحث كما يلي: المبحث الأول بعنوان المذهب المالكي، وتناولنا فيه تعريف المذهب المالكي ونشأته، المذهب المالكي خلال العهد العثماني، أما المبحث الثاني كان بعنوان المذهب الحنفي، وتناولنا فيه تعريف المذهب الحنفي ونشأته وانتشار المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني، أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان التعايش بين المذهب المالكي والحنفي، المذهبي، ودرسنا فيه تعريف الوقف والتعايش المذهبي في مجال الوقف والتعايش المذهبي في مجال الوقف والإفتاء.

أما بالنسبة للفصل الثالث والأخير فعنوناه بدور مؤسّسة الإفتاء الديني والسياسي احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث جاءت كما يلي: دور مؤسّسة الإفتاء الديني، ودرسنا فيه دور

المؤسّسة في نشر العلم ونشاط الأوقاف، أما المبحث الثاني دور مؤسّسة الإفتاء السياسي، وتناول علاقة العلماء بالسلطة الحاكمة ومهمة القضاء، أما المبحث الثالث أهمية مؤسّسة الإفتاء.

## 6. الأهمية والأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مؤسّسة الإفتاء ؛كونها مؤسّسة لم يسبق لها وجود قبل الدخول العثماني لمدينة الجزائر، ومعرفة تنظيم العمل فيها وابرز مساهماتها إضافة الى التعرف على اهم ادوارها خاصة الدينية والسياسية منها.

## 7. الدراسات السابقة:

لإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة ، ومن أهمها نذكر:

-مذكرة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث؛ بعنوان:" مؤسّسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني في القرنين ( 10-13هـ/16-19م) للطالبة: ليلي بهالي"، السنة الجامعية 2018-2019م.

- مقال بعنوان: "هيئة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني" قراءة في وثائق المحاكم الشرعية " للباحثة لطيفة حمصي.

- مذكرة ماجستير بعنوان: "العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830/م)" للباحثة رشيدة شدري معمر.

## 8. المنهج المتبع:

لإنجاز هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي مع الاستعانة بالإحصائي، حيث وصفنا مؤسّسة الإفتاء وأهم ما تمتاز به ودورها في المجتمع، أما المنهج الإحصائي فوظفناه في تعداد وتوزيع عقود المحاكم الشرعية على هيئة الإفتاء.

## 9. التعريف بأهم المصادر والمراجع:

### أولا: المصادر العربية.

- كتاب لسان العرب لابن منضور الذي أفادنا بمفهوم الإفتاء لغة واصطلاحا.

- كتاب تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلماءها لابن المفتي حسين رجب شاوش حيث بين لنا أهم الأسباب التي جعلت من مؤسّسة الإفتاء بالظهور مع مجيء العثمانيين

**ثانيا: المراجع العربية.**

-كتاب: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، لأبو القاسم سعد الله، حيث ركّز على ذكر الزوايا ودورها في المجتمع كما تطرق لشرح المذاهب المنتشرة خلال الحكم العثماني.

- كتاب: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولايات المغربية لناصر الدين سعيدوني

- كتاب: ديوان المظالم وتطوراته واختصاصاته لحميدي عبد المنعم.

وغيرهم من المراجع التي كان لها الفضل في انجاز البحث، وقد استعنا ببعض الدراسات السابقة من بينها مذكرة لطيفة حمصى "هيئة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ومذكرة ليلى بوهالي" مؤسّسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830م) لـ رشيدة شدري معمر.

## 10. الصعوبات التي واجهتنا:

لا يخلو أي بحث من صعوبات يمر بها الباحث ، ومن بين الصُعوبات التي واجهتانا ، نذكر ما يأتي:

- قلة المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع.
- ضيق الوقت لأننا انتظرنا تعديل الموضوع.
- عدم توفر المراجع في مكتبة الكلية.
-لم نستطع التنقل والسفر الي المراكز الأرشيفية التي تخدم الموضوع.
- قلة المعلومات عن هدا الموضوع وان وجدت فتكون عبارة عن اشارة اليها او رؤوس اقلام.

لكن بعون الله تجاوزنا هذه الصعوبات واستطعنا إنجاز مذكرتنا رغم قلة الدراسات التي تتحدث عن هذا الموضوع وعدم وفرتها.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه الدراسة من توجيهات وإرشادات قدمت لنا من طرف الأستاذ المشرف، كما نتوجه بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على اهتمامهم ببحثنا وتقييمه.

# الفصل الأول:

## ماهية مؤسّسة الافتاء

- **المبحث الأول : تعريف الافتاء**
- **المبحث الثاني : نشأة مؤسّسة الافتاء**
- **المبحث الثالث: أوضاع و أسباب ظهور مؤسّسة الافتاء**

**تمهيد:**

إن الحديث على مؤسّسة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال التواجد العثماني من سنة 1520م إلى غاية خروجه منها سنة 1830م، يقودنا إلى معرفة اسبقية تواجدها في الجزائر قبل هاته الفترة أم أنها وليدة زمن التواجد العثماني، فمن خلال بحثنا في الموضوع توصلنا إلى أن مؤسّسة الإفتاء جاءت بعد الدخول العثماني للجزائر، ولم يكن لها أسبقية التواجد، رغم انتشار العلم والعلماء والتفاف الناس حول الطبقة الدينية الا أنهم لم يحضوا بمكانة كبيرة والدعم من السلطة الحاكمة، وهذا راجع لعدة أسباب، لعلا أهمها الأوضاع السائدة التي كانت تمر بها البلاد خاصة السياسية منها و والغزو الإبيري الذي كان يهدد كيانها، وبالدخول العثماني وضعت قواعد وقوانين وتنظيمات في البلاد وشهد التعليم انتشارا وازدهار بفضل الحكام، فقد تقربوا من الشيوخ و رؤساء القباء من أجل كسب السكان، لأن الشيخ كان الممثل للقبيلة والقرية وبالقرب منهم أصبح المعلم والشيخ يمثل همزة وصل بين السكان والسلطة الحاكمة.

والجدير بالذكر، أن الولاة العثمانيون حنفي المذهب، ودخل هذا الأخير شيئا فشيئا المدينة، وهذا لم يأثر على وجود المذهب المالكي للعرب، فقد تمسك المالكية بمذهبهم وأصبحت البلاد ثنائية المذهب وبالتالي ثنائية القضاء والفتوى، فالمذهب المالكي قاضي ومفتي مالكي وللمذهب الحنفي قاضي ومفتي أيضا، كل يفصل في القضايا الخاصة به وكان تعايش كبير بين المذهبين وكل يتماشى على حسب نظرته وتجمعهم الشريعة الإسلامية طبعا، وقد اتخذ الحكام العثمانيون المسجد الأعظم الذي تمت نشأته في عهد الدولة المرابطة مقرا للإفتاء بمدينة الجزائر.

وتُعد مؤسّسة الإفتاء أو المجلس العلمي ،كما سميت من أهم المؤسسات الناشطة والفاعلة، فهي بمثابة مكان يلجأ اليه المظلوم للفصل في قضيته وأخذ حقه وفق شرع الله ولمعرفة المزيد عن هذه المؤسّسة نتبع الآتي.

## المبحث الأول: مفهوم الافتاء:

### أولا: تعريف الإفتاء

الفتوى هي إحدى طرق الدعوة إلى الله من أهمها الفتوى لإيصال الأحكام الشرعية، فالحديث بدون علم حرمة الله وجعله من كبائر المحرمات[1]، استنادا لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ** ﴾[سورة يوسف: 43] ، ومن هنا يتّضح أن الفتوى من أهم الوسائل للفصل في الأحكام الشرعية والعدل في القضاء.

- **تعريف الافتاء في اللغة:**

يقول ابن منظور في كتابه لسان العرب "أفتاه في الأمر أبانه له، وأفتى الرجل في المسألة واستفتيه فيها فأفتاني إفتاء، ويقال:" أفتيت فلانا رؤيا راها إذا عبرتها له "[2]، أفتيته في مسألته إذا أجبته عنها ، وهو مصدر أفتى، والفعل أفتى، لأنه في الأصل ياء وهو الكثير الغالب[3]، وهو طلب السائل الجواب عن الأمر المشكل والإجابة عن مسألته[4]، و في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ** ﴾[سورة النساء:127] ؛ أي يبين ويحكم على مسألتكم.

والفتيا تبيين المشكل من الأحكام ،أصله من الفتى، وهو الشاب الحدث الذي شب وقوى فكأنه يقوى ما أشكل ببيانه فيشيب ويصير فتيا قويا وأصله من الفتى وهو الحديث السن [5] .

وقد جمع ابو الحسين بن فارس بين الإبانة والفتوى فقال: "فتى الفاء والتاء والحرف المعتل أصلان: أحدهما يدل على طراوة وجدة، والآخر يدل على تبين حكم"[6]، ولم يتم استعمال الفتوى في

---

(1) ليلى بوهالي، مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، تاريخ الجزائر الحديث، بإشراف فتح الدين بن أزواو، جامعة محمد بوضاف، المسيلة، 2018-2019، ص 07.

(2) ابن منظور، لسان العرب ، دار المعارف، طبعة جديدة، كورنيش النيل-القاهرة ، 1119م، ص3348 .

(3) إبراهيم محمد يسرى، الفتوى أهميتها ضوابطها آثارها، دار اليسر، ط 1، القاهرة، 2007م، ص 19.

(4) عبد الله بن محمد بن احمد الطيار، الفتوى وأهميتها، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة القصيم، ص11.

(5) ابن منظور، نفس المصدر السابق، ص 3347.

(6) ابن فارس ابو الحسن احمد، معجم مقايس اللغة، (تح) عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د ط)، 1979م، ص 473.

النصوص اللغوية إلا في الجواب عن مسألة سائل[1]، كما جاء في قوله تعالى ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [سورة النساء: 176].

وجاء في المصباح المنير: "والفتوى بالواو وفتح الفاء ،و الياء فتضم وهي اسم من أفتى العالم إذا بيّن الحكم، و يقال أصلها من الفتى وهو الشاب القوي، و جمعها فتاوى بكسر الواو، وقيل أنه يجوز الفتح للتخفيف وفلان من أهل الفتوى ففاتونا وتفاتوا إليه؛ أي تحاكموا، أفتاه في المسألة إذا أجابه"[2]

وفي قول ابن ربيعة:

فبت أفاتيها فلا هي ترعوي بجود ولا تبدي أباء فتبخلا[3]

أفاتيها أي اسألها.

ومما تقدّم تبيّن أن الاستفتاء في اللغة أصله السؤال عن أمر ما، أو حكم مسألة، وأي سائل هو المستفتي، و المسؤول الذي يجيب عن السؤال أي المفتي وجوابه هو بحد ذاته إفتاء وما يجيب عليه هو الفتوى، فالإفتاء يتضمن وجود المفتي والمستفتي، و الإفتاء نفسه الفتوى[4].

ومن خلال ما تمّ عرضه من مفاهيم واختلاف ألفاظهم، إلا أنهم لم يختلفوا في معنى الإفتاء، حيث اتضح أن الفتوى هي الإجابة عن تسائل أو مشكل في أمر ما، وهذا ما يوافق المعنى اللغوي أيضا كما أنها جاءت عامة غير مقتصرة عن الأمور الشرعية فقط ،وبالتالي فالسؤال عن أي أمر من أمور العلم يعد فتوى، سواء أكان علما شرعيا ،أم غير شرعي.

---

[1] اسماء السيد ابراهيم البيه، منهج الإفتاء عند الشيخ جاد الحق علي جاد (شيخ الازهر الاسبق)، مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، العدد 35- ج1، مصر، 2020م، ص134 .

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،(عبد العظيم الشناوي)، دار المعارف، ط2 القاهرة، (د س)، ص 462.

[3] محمد جمال الدين القاسمي، الفتوى في الإسلام ، (تح) محمد عبد الكريم القاضي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1986م ص48.

[4] عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ادب المفتي والمستفتي، (تح) موفق عبد الله بن عبد القادر، (د د) ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1986م، ص23.

- **تعريف الافتاء اصطلاحا:**

عرف العلماء الإفتاء بتعريفات عديدة. يقول عبد الكريم زيدان: المعنى الاصطلاحي للإفتاء هو المعنى اللغوي لهذه الكلمة وما تتضمنه من وجود مستفت ومفت والإفتاء وفتوى، و لكن بقيد واحد هو المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية، وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي[1]. حيث عرفها القرافي[2] بقوله: "هو إخبار عن الله تعالى في إلزام أو إباحة "[3]

وعرفها الجرجاني: بأنها "هي تأثر الخلق على نفسك بالدنيا و الاخرة"[4]

وعرفها ناصر الدين اللقاني بأنها: "الإخبار عن الحكم على غير وجه الإلزام"[5]

وعرفها البهوتي بقوله: هي تبين الحكم الشرعي للسائل عنه، فالإفتاء يكون لسائل راغب في معرفة الحكم الشرعي لما حدث له في واقعة أو حادثة[6].

أما التعريف الاصطلاحي المختار: الإخبار بحكم شرعي عن دليل لمن سأل عنه من غير إلزام، والإخبار بمعنى الإلزام، أي الاعلام بحكم أو اثبات أمر منسوب الى الشرع الشريف، والحكم الشرعي هنا اعم من أن يكون تكليفيا او وضعيا فيشمل الأحكام الاعتقادية، فيسأل عنها المفتي ويجيب[7].

---

(1) عبد الكريم زيدان أصول الدعوة، (د د)، ط3، جامعة بغداد، 1976م، ص 130.

(2) هو أحمد بن عبد الرحمن القرافي، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي، من علماء المالكية، نسبته إلى صنهاجة من برابرة المغرب.

(3) القرافي شهاب الدين، أنوار البروق في أنواء الفروق، (تح) محمد أحمد سراج و علي جمعة محمد، دار السلام، ط1، القاهرة، ج4، ص 120

(4) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، (تح) محمد صديق المنشاوى، دار الفضيلة، (د ط)، القاهرة، 1413م ص 138.

(5) إبراهيم اللقاني، منار أهل الفتوى وقو اعد الإفتاء بالأقوى، (تح) محمد محمود حميدات، دار الأحباب، ط1، بيروت، 1992م ص 203.

(6) عبد الحي عزب عبد العال، الفتوى وأحكامها، استاذ اصول الفقه،كلية الشريعة والقانون ، القاهرة ،ص 01.

(7) ابراهيم، محمد يسرى، المرجع السابق، ص 30.

ومن خلال ما سبق، نجد أن المعنى الاصطلاحي للإفتاء رغم اختلاف التعاريف إلا أنها تصب في معنى لغوي واحد، وما تتضمنه من وجود مفتي ومستفتي وفتوى، ولكن بقيد واحد هو أن المسألة التي وقع السؤال عن حكمها تعتبر من المسائل الشرعية وأن حكمها المراد معرفته هو حكم شرعي[1].

**ثانيا: تعريف المفتي والشروط المتعلقة به وأهم و أهم صفاته:**

- تعريف المفتي في اللغة: هو اسم مفعول من الفعل أفتى وهو المجيب عن تساءل السائل، قال ابن منظور: وأفتى الرجل في المسألة واستفتيته فيها فأفتاني إفتاء، وأفتيته في مسألته إذا أجبته عنها[2]

وبناء على هذا، المفتي هو المجيب عن أسئلة المستفتي، والمستنبط والكاشف لمراد الله تعالى ورسوله من خلال القرآن والسنة ومراعاة الواقع، والمظهر لما خفي من أمور ومعاني في الأدلة.

- المفتي اصطلاحا: هو من يقوم للناس بتبين أمر دينهم

عرف العلماء المفتي بتعارف عديدة:

حيث عرف بأنه المخبر بحكم الله تعالى لمعرفة دليله[3]، و هو القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم[4]، ودليل ذلك في الحديث: «إن العلماء ورثة الأنبياء وان الانبياء لم يرثوا ولا درهما وإنما ورثوا العلم»[5].

قال الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: 122].

ومن هنا يتضح لنا أن المفتي هو الفقيه المجتهد والمتقدم للناس بأمر دينهم ،فهو المخبر عن حكم الله تعالى لعباده ومصباح ينير طريقهم ويردهم الى الحق ويدفعهم اليه.

---

(1) سمهان قصور، اختلاف الفتوى وأثره على المرجعية الفقهية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص فقه وأصول، بإشراف كمال بوزيدي، جامعة الجزائر1، الجزائر،2016-2017، ص 19.

(2) اسماء السيد إبراهيم البيه، المرجع السابق، ص 146.

(3) الحنبلي عبد الله أحمد بن حمدان، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، (تع) محمد ناصر الدين الألباني، دار المكتب الإسلامي ط1، دمشق، 1380هـ، ص 04.

(4) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموفقات، (تح) أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان، ط1، 1997م، مج 2، ج4، ص178.

(5) سمهان القصور، المرجع السابق، ص 27.

- صفات وشروط وأحكام وآداب المفتي:

يحتاج المفتي إلى مؤهلات تم اكتسابها من خلال جملة من الشروط، وهي أن يكون عادلا مكلفا مجتهد يقيض صحيح الذهن والفكر والتصرف في الفقه وما يتعلق به[1]، وبالتالي فإن المفتي لا يجب أن يكون مفتيا، إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط، التي اعتمدها العلماء، والتي تتمثل فيما يأتي:

1. الإسلام: يشترط في المفتي أن يكون مسلما، وهو شرط ذاتي مرتبط بأصل كون المفتي مسلما مدركا لأصل التكليف بالأحكام الشرعية.
2. التكليف: يشترط في المفتي أن يكون بالغا عاقلا حتى يتمكن من فهم النصوص، والاستنباط
3. العدالة: العدالة هو الاعتدال و الاستقامة وهو الميل إلى الحق وذلك إنما يتحقق باجتناب الكبائر وبعض الصغائر وبعض المباحات .
4. فقه النفس: وهو رأس مال المجتهد وهو الدستور، والمقصود منه: " أن يكون المفتي شديد الفهم لمقاصد الكلام لأن غيره لا يتأتى له الاستنباط المقصود بالاجتهاد".
5. الاجتهاد: يشترط في المفتي أن تكون فيه أهلية الاجتهاد[2].

وقد لخصها إبراهيم اللّقاني بقوله: "يشترط في جواز فتواه وقبولها إسلامه، وعدالته ولو بحسب الظاهر ،فلا تقبل فتوى فاسق ولا كافر ولا غير مكلف، إذ لا يقبل خبرهم، ويعمل الفاسق بعمله في نفسه ويشترط في ذلك تيقظه، وقوة ضبطه، فترد فتوى من غلبت عليه الغفلة والسهو، ويشترط فيه أيضا: أهلية الاجتهاد بواحد من معاني الاجتهاد السابقة، فمن عرف من العامة مسألة أو مسائل بأدلتها لم تجز فتواه لها ولا يجوز لغيره تقليده فيها سواء كانت أدلتها نقلية أو قياسية"[3].

وقال ابن السمعاني: "المفتي من استكمل فيه ثلاث شرائط: الاجتهاد، والعدالة، والكف عن الترخيص و التساهل "[4].

---

[1] الحنبلي، المرجع السابق، ص 13.

[2] (انظر) سمهان القصور، نفس المرجع السابق، ص47 .

[3] إبراهيم اللقاني، المرجع السابق، ص 243.

[4] محمد جمال الدين القاسمي، المرجع السابق، ص 56.

قال ابن الصلاح: "أما شروطه وصفاته فهو: أن يكون مكلفا مسلما ثقة مؤمونا منزها من أسباب الفسق, ومسقطات المروءة، لأن من الممكن كذلك فقوله غير صالح للاعتماد، وإن كان من أهل الاجتهاد، ويكون فقيه النفس, سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح التصرف والاستنباط متيقظا"[1].

ومن خلال ما سبق، تبين لنا أن المفتي هو خليفة النبي صلى الله عليه وسلم في أداء وظيفة البيان، فهو مقصد الخلائق في تفاصيل الحلال والحرام ومعرفة واسعة بحكم الشريعة ولا يكون كذلك إلا اذا توفرت فيه الشروط التي اعتمدها العلماء وأهمها أن يكون بالغا مسلما فقيها مجتهدا وعادلا.

[1] عبد الله بن محمد بن احمد الطيار، المرجع السابق، ص21.

## المبحث الثاني: نشأة مؤسّسة الإفتاء.

عندما نتحدث عن هيئة الإفتاء في مدينة الجزائر في فترة العهد العثماني، لابد من الحديث أيضا عن الجامع الأعظم الذي تعود نشأته الي الدولة المرابطة زمن يوسف بن تاشفين، هذا الجامع الذي اتخذه العثمانيون اجتماع فقهاء المذهبين المالكي والحنبلي، فأكدت جل الوثائق أن هذه الهيئة ارتبطت بهذا الجامع وأطلق عليها إسم المجلس العلمي، واتخذوا مدينة الجزائر مقر لها، وبقوا حكاما لها لأكثر من ثالثة قرون أي من 1520م الي غاية 1830م.

### أولا: النشأة الأولى لمؤسّسة الإفتاء

عند البحث عن الجذور التاريخية لنشأة مؤسسة الإفتاء علينا تسليط الضوء عن الفترة أو الحقبة الزمنية التي سبقت وجود العثمانيون في الجزائر، ومعرفة كيف كان نشاط تلك الهيئة الشرعية التي نشئت بالجزائر؟[1]، حيث لم يكن الإفتاء وظيفة رسمية قبل مجيء العثمانيون إلى الجزائر فقد كان العلماء قبلهم يستشرون بعضهم في المسائل الفقهية وغيرها، نجد فيهم أساتذة وشيوخ الذين ينتمون إلى إي مصلحة من مصالح الدولة، وقد كان إذا شاع العالم بعلمه ونزاهته بين الناس تفاتوا عليه بالأسئلة فيقوم بالإجابة عنها على حسب ما توصل اليه علمه، وكان المذهب المتبع من طرف العلماء هو مذهب الإمام مالك لأنه المذهب المتبع من طرف جميع السكان باستثناء المذهب الإباضي[2].

بدأ ازدهار وانتعاش الجزائر في القرن العاشر للهجرة/السادس عشر ميلادي[3]، وإذا تحدثنا عن مدينة الجزائر بوجه الخصوص، فقد شهدت خلال هذه الفترة حركة علمية نشطة حيث قدر عدد مساجدها 100 مسجد، حيث ذكر التمقروتي أنه يوجد بالعاصمة أشهر جامع وهو الجامع الكبير وإمامه مالكي، وفيه ثلاثة خطباء أحدهم تركي ينتمي للمذهب الحنفي [4]، واختلفت الجوامع من حيث المساحة والتنظيم على اختلاف موظفيها، فبعض المساجد كثيرة الموظفين وبعضها قليل، وكان لكل موظف مرتب خاص به وذلك على حسب مكانته ونزاهته العلمية، ومن بينهم نذكر:

---

[1] لطيفة حمصي، هيئة الافتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، "قراءة في وثائق المحاكم الشرعية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، العدد 41 ،الجزائر، جوان 2014، ص 88.

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار لغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998م،ج1، ص 391.

[3] لطيفة، حمصي، نفسه المرجع السابق، ص 88.

[4] حسين بخلوة، مذكرة عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره (988هـ-1073هـ)/(1580م-1663م)، مذكرة الماجستير تخصص الحضارة الإسلامية، بإشراف الجيلالي سلطاني، جامعة السانية، وهران، 2009/2008م، ص ص 40-41.

50 دينار: للخطيب

02 دينار: لقارئ الصالة المحمدية (كل خميس واثنين ).

02 دينار: لقارئ التعريف يوم الجمعة.

02 دينار: لثالثة مؤذنين حنفيين (يوم الجمعة تصبح ستة دينار).

30 دينار: للمدرس المالكي.

30 دينار: لقارئ صحيح البخاري....

وقد كان الجامع الكبير بالعاصمة مقر الفتوى للمفتي المالكي والمجلس الشرعي الأسبوعي، وذلك كل يوم خميس[1]، وكان اهتمام الحكام خلال هذا العهد كبير بالأئمة والشيوخ[2]، ومن بين الشيوخ الذين برزوا آن ذلك ابن محمد النايلي الشاوي، والملياني الجزائري المالكي، وهو إمام في الفقه والأصول والمنطق والنحو والبيان[3]، وهناك أيضا عائلات تركية هي الأخرى تولت الفتوى الحنفية، ومن بينهم عائلة العنابي، حيث عرف الجامع توافد فلحكم منذ تشييده في القرن الحادي عشر، وكانت أوقافه تحت مؤسّسة سبل الخيرات[4].

والجدير بالذكر، أنه سبق هذه الفترة انتشار واسع للزوايا والأضرحة،حيث أصبحت الزاوية تنافس المسجد في التعليم ونشر المعرفة، كما التف الناس حول شيخ الزاوية بدل من العالم في المسجد ذلك للقوانين التي كانت تسير بها المساجد، وبذل العلماء جهودهم من أجل بقاء المسجد وعدم هجرة الطلبة منه، فقاموا بتسهيلات وعملوا على طرق جديدة للتعليم[5].

---

(1) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 256-258.

(2) السعيد محمد حاج ، مساجد القصبة في العهد العثماني تاريخها ودورها عمارتها، مذكرة الماجستير، تخصص الحضارة الإسلامية، بإشراف عبد العزيز شهبي، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014-2015، ص 28.

(3) حسين بخلوة، المرجع السابق، ص 41.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 259.

(5) أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص 48.

وذكر ابن المفتي في كتابه: "أن الجزائر حصن الاسلام تسمى مزغنة وكانت سنة 400هـ/1009م مدينة محاطة بالأسوار لم تفتح بعد"[1]، ويشير سجل الوقفيات لصالح الجامع الأعظم الذي أعتبر أقدم الممالك بالمدينة[2].

واشتهر علماء مدينة الجزائر عبد الرحمان الأخضري 983هـ-1575م صاحب كتاب نظم الجوهرة المكنون، وهو من بين العلماء الذين صنفوا وشرحوا الكثير من المعارف الفقهية في (النحو -الصرف- البالغة- التفسير- قراءات أحاديث- توحيد- أصول- نوازي فتاوى)[3].

ولم تحظ مدينة الجزائر بمثل هذه المكانة التي تخللت الحكم العثماني من قبل، وهذا لنقص المعلومات في المؤسسات النشطة في مدينة الجزائر، قبل القرن السادس عشر، وبالدخول العثماني وتأسيس مؤسّسة الإفتاء التي تشابه ديوان المظالم، واعتبرت من أهم الوظائف سواء دينية أو سياسية في الدولة، وتمثلت في حل النزاعات والمشاكل التي عجز القضاة على الفصل فيها وخصص يوم من أيام الأسبوع غالبا ما يكون يوم الخميس لتقديم الشكاوي[4]، ويفصل فيها بالاستناد على الشريعة الإسلامية فيعطي لكل من شكى حق، ويعتبر ديوان المظالم بمثابة محكمة عليا للفصل في الظلمات والتعويض لكل متضرر[5]،ويتكون ديوان المظالم غالبا من:

- الحماة والأعيان من أجل الدفاع عن القضايا والشكاوي والوصول إلى أدلة إثبات التهم.
- القضاة والحكام لمعرفة أسباب و جذور القضية والفصل بين الخصوم.
- الفقهاء ويعود إليه القضاة في حالة عدم التوصل الى حلول من أجل الاستناد على الشريعة الإسلامية.

---

(1) ابن المفتي حسين رجب شاوش ،(تح) فارس كعوان، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دار الحكمة، ط1 2009م، ص 75.

(2) عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830م،أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ، بإشراف مولاي بالحميسي جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001م، ص06.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر تونس طرابلس الغرب) من القرن (10-14هـ)/(16-19م)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، ط الرسالة 318 الحولية 31، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2010م، ص 75.

(4) لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص89 .

(5) حمدي عبد المنعم ، ديوان المظالم نشأته تطوراته اختصاصاته، دار الشروق، ط1، بيروت، 1983م، ص 25.

- الكتّاب مهمتهم تدوين وكتابة مجرى القضية بين الخصوم.
- الشهود وهم بمثابة شهادة حق، ويقومون بالتوقيع على الحكم النهائي[1].

**ثانيا: مميزات عمل مؤسسة الإفتاء.**

ومن أهم ما ميز عمل المؤسّسة، هو استشارة الفقهاء كما ذكرنا سالفا، فعند عجز القضاة عن حل الطعن يلجأ القاضي لاستشارة الفقيه من أجل التوصل على حل وفق الشريعة الإسلامية، وذلك مصداقا لقول الله تعالي: ﴿ **فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** ﴾[ال عمران: 159]، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله: « إِذَا اسْتَشَارَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُشِرْ عَلَيْهِ »[2].

عرفت الجزائر بالدخول العثماني لها ما يعرف بالإجازة العلمية، حيث تمنح للشيخ الفقيه ذو الحنكة والمعرفة والمكانة وهذه مكافأة له على مجهوداته واجتهاده في الفقه أو التاريخ وهي بمثابة إذن لتولي مناصب كبرى كالفتوى والتدريس وغيرها[3].

عندما نتحدث عن مؤسّسة الإفتاء في مدينة الجزائر، فإننا نتحدث عن المجلس العلمي أو ما يعرف بالمجلس الشريف أو مجلس الشرع العزيز، حيث ضم هذا الأخير قاضيان المالكي و الحنفي ،والمفتي المالكي والمفتي الحنفي، الذين بدورهم يذهبون كل يوم خميس الى المسجد الأعظم ينتظرون القضايا والطعون من الناس فإذا كان المتخاصمون مسلمون فيستقبلوا داخل المسجد، وإذا كانوا غير مسلمين فيخرجوا الى حصن المسجد وينظرون في طعونهم[4].

ومن بين أهم القضايا التي كانت تطرح بكثرة وفاعلية في تلك المؤسّسة هي قضايا الوقف أو الحبس بالرغم من كثرة أنواع القضايا والمسائل[5]، فقد فاضت سجلات المحاكم بعقود التحبيس

---

(1) لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص 89.

(2) حديث نبوي شريف ابن ماجه، رقم الحديث،3737.

(3) لزغم فوزية، الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية، (د د)، (د ط)، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية لشمال إفريقيا وهران، (د س)، ص ص18-19.

(4) مصطفى عبيد، القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني، عصور الجريدة، العدد 11-12، جامعة محمد بوضياف، مسيلة فيفري 2013-2014م، ص220.

(5) لطيفة حمصي، نفس المرجع السابق، ص 90.

لأهميتها البالغة في الكشف عن عدة جوانب كالتعرف على توزيع الملكية العقارية داخل المدينة وخارجها، وكان للمرأة دورا هاما في حبس الأوقاف على سبيل المثال نذكر: السيدة آمنة بنت السيد الحاج محمد بوشمايم التي قامت بحبس دويرتها لصالح عدة سبل خيرية ومؤسسات دينية[1]، ونستطيع القول أن الدخول العثماني للجزائر جعل منها مدينة صغيرة حاضرة مزدهرة من ناحية العمران، فقد أعتبر المسجد صدر الإسلام والعودة الى شرع الله في كل القضايا، فهو بمثابة مؤسّسة تعليمية للعبادة وطلب العلم وأخذ دور الجامعة في تلقي الدروس والإرشادات والإفتاء، قال أبو القاسم سعد الله عن المسجد :"منشط للحياة العلمية و الاجتماعية وهو قلب القرية في الريف وروح الحي في المدينة "[2]

في حديثنا عن توزيع عقود العيّنة، فهي تعود إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر ميلادي، أي 1122- 1246هـ/1710- 1830م، كما هي موضّحة في الأشكال الآتية بالأرقام والنسب المئوية[3]:

(1) عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في مجمع مدينة الجزائر، المجلة التاريخية المغربية، سجلات المحاكم الشرعية، العدد1، جامعة وهران، شتاء-1997م، ص ص 72-73.

(2) فتيحة فرحي، المساجد والعمران في الجزائر خلال العهد العماني، مذكرة الماجستير ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية ، (ب ج) ،2017/2016، ص 32. 35.

3 لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص91.

**الجدول رقم 01:توزيع عقود المحاكم الشرعية بحسب القضايا المطروحة على هيئة الافتاء.**

| مواضيع العقود | الوقف (التحبيس) | المعاملات الاقتصادية و الاجتماعية | | | | | | | | تعيين النظار | عقود الطلاق | عقود الاسئلة الشرعية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الملكية | البيع | الشراء | المعاوضة | الشفعة | الميراث | الفريضة | الهبة | | | | |
| العدد | 288 | 28 | 20 | 08 | 06 | 03 | 29 | 08 | 04 | 01 | 01 | 15 | 411 |
| النسب (%) | 70.07 | 6.81 | 4.81 | 1.95 | 1.46 | 0.73 | 7.6 | 1.95 | 0.97 | 0.24 | 0.24 | 3.65 | 100 |

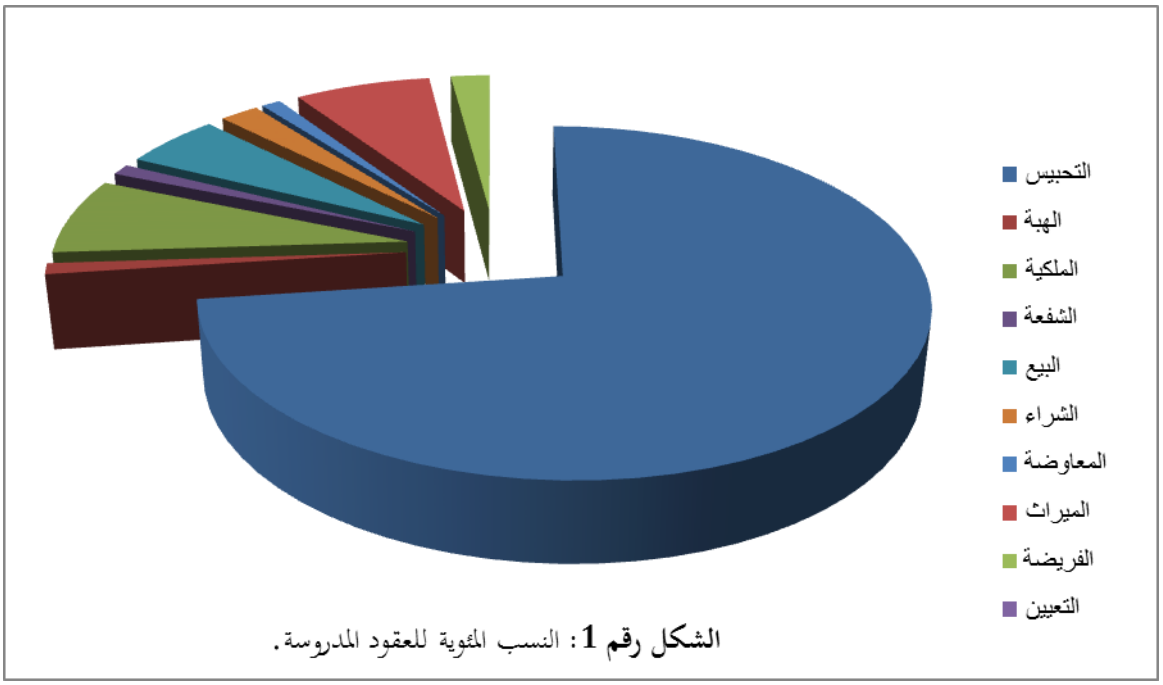


**الشكل رقم 1**: النسب المئوية للعقود المدروسة.

كان مفتو الحنفية يأتون من الدولة العثمانية رفقة الباشاوات، وعند انتهاء وظائفهم تنسب لهم وظائف أخرى على سبيل المثال المفتي الحنفي المسلم أفندي الذي اشغل منصب الإفتاء وعند انتهاء

مهمته عين يعمل في الجمارك، وتأكد بعض المصادر أن العلماء في فترة الحكم العثماني كانت لهم مكانة معتبرة حظوا بها من طرف حكام الأتراك خاصة في بدايتها، أي في عهد الدايات، لكن مع مرور الوقت تراجعت مكانتهم ذلك لعدة أسباب من بينها تغير في أسلوب ومعاملة المفتي الحنفي محمد النيار الذي أمر بتقبيل أيدي الحكام، هذا التصرف الذي لم يكن من قبل، وذكر في كتاب ابن المفتي أن في بعض الأحيان يعين المفتي لاستفادة من ثروته، ومن أمثلة ذلك أحمد بن عمار الذي تم تعيينه من أجل إصلاح الجامع الأعظم بأمواله، وبسيرة الحديث عن الجامع الأعظم بمدينة الجزائر فقد نقلت مكتبته الضخمة الى برج موالي حسن خارج باب الجديد أعلى المدينة، وذلك بعض ما تعرضت مدينة الجزائر الى انفجار القنبلة الفرنسية سنة 1682م.

وذكر ابن المفتي أن المكتبة تقاسمت بين الأيادي ولم يبق منها في عهده إلا ثلاثة مائة كتاب[1].

مثّل العلماء والمفتيين والموظفين العادين شريحة اجتماعية تحدد بمعيار بنية المجتمع، لثرواتهم ومدخليهم التي جعلت منهم وتيرة اقتصادية، فالعلماء والفقهاء من المذهبين المالكي والحنفي في القرن السابع عشر الميلادي حدث ثروتهم الإجمالية في السنة بـ 68000 لايرة لكل عائلة، هذا دون احتساب الأوقاف والسبل التي أوقفوها لوجه الله، ومن بين العائلات نجد عائلة الثعالبي، وسعيد قدورة وسيدي محمد الشريف الزهار وابن الفكون، وأحمد يوسف....الخ.

وقد جمع أغلبية العلماء بين الوظائف المدنية والدينية والقضائية وذلك حسب متطلبات الديوان ونجاحهم في وظائفهم التي رفعت من اقتصاد البلاد، وجعل لهم مكانة مرموقة في المجتمع[2]، وتجد الإشارة إلى أن أعلى وظيفة يتولاها العلماء، لأنها تحتاج إلى علم معمق في المسائل الدينية، و وظيفة المفتي الحنفي لم تكن رسمية إلا بعدما يتم تعيينه من اسطنبول رفقة القاضي الحنفي، والسبب في ذلك هو أنه لا يوجد فالجزائر مفتي حنفي، وبعد الانتهاء من عمله يستقر بالجزائر ويستلم مهنة أخرى وهي العمل في مؤسّسة سبل الخيرات، أما المفتي المالكي فيعينه الديوان بالجرائر وكان تفضيل المفتي الحنفي

---

[1] ابن المفتي، المرجع السابق، ص 28.

[2] حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين و أوضاعهم والإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830م، مذكرة ماجيستر، تخصص التاريخ، بإشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة متنوري، قسنطينة، 2007-2008م، ص 174.

عن المفتي المالكي من طرف الحكام وذلك لأنه من طرفهم، ويتولى المفتي في الجزائر التدريس والإمامة والخطابة[1].

وهكذا أصبح منصب المفتي من المناصب الرسمية في الجزائر بعد الدخول العثماني وذا مكانة مهمة في المجتمع، حيث أصبح المفتي يمثل همزة وصل بين الحكام والعامة[2].

تقام المحاكمة في المسجد الكبير بحضور مفتي حنفي ومفتي مالكي، وكان الأتراك الأحناف يتوجهون إلى المحكمة الحنفية، أما السكان المحليين فمحكمتهم المحكمة المالكية، وقد كان المفتيين والقاضيان يجتمعان في حالة عجز الحكام في الفصل في القضية[3]، عندما ترفع جميع دعاوي المسلمين وتجمع ينظر إليها المفتي المالكي بكل أريحية ويحللها وفق القوانين السائدة في البلاد، وعندما يحتاج إلى مساعدة من المفتي الحنفي فإن هذا الأخير لا يكون له صوت استشاري لأن القرار بيد القاضي العربي وحده[4].

---

(1) رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1971-1830م)، مذكرة الماجستير، تخصص تاريخ حديث، بإشراف فلة موساوي القشاعي، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006م، ص ص 71-72.

(2) ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص 16- 19.

(3) عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1830-1520م)، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، بإشراف عبد القادر صحراوي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015م، ص 86.

(4) حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، (تح) و (تع) محمد العربي الزبيري، (د د)، (د ط)، 2006م، ص 210.

## المبحث الثالث: أوضاع وأسباب ظهور مؤسّسة الإفتاء.

### أولا: وضع الجزائر الثقافي قبيل الدخول العثماني:

كان الطابع الغالب في ذاك الوقت هو الطابع الديني، وكانت كلمة العلماء تعني رجال الدين، ولم تكن هذه الفئة لها مكانة من السلطة الحاكمة رغم التفافها حولها وهذا ما جعل الحكام العثمانيين عند دخولهم للجزائر يولون أهمية كبيرة للشيوخ ورجال الدين من أجل التقرب من الشعب وكان التعليم منتشر في البلاد يغلب عليه التصوف[1].

وانتشرت الزوايا والطرق الصوفية كالطريقة الرحمانية، حيث كان الرحموني مدرسا في الزاوية الرحمانية وتعليم مبادئ الدين، وقد انتشرت في المجتمع بعض البدع الضارة حيث قدم العلماء قصارى جهودهم لمنع هذه البدع وتغيير المجتمع، فكثروا أهل التصوف من بينهم أحمد الونشريسي المدرس والفقيه المالكي[2].

وكان للعلم والدين معنى واحد، وكانت العائلات المتولية للعلم والإفتاء تتصاهر مع بعضها كما حدث مع عائلة ابن امبارك التي تصاهرت مع عائلة المانجلاتي التي كانت بدورها موالية للقضاء والمذهب المالكي، كما تصاهرت عائلة ابن مبارك مع عائلة الزهار، وهي اسرة عريقة ذات نسب شريف وتولت نقابة الأشراف في مدينة الجزائر، فقد كانت الأسر تتنافس في المصاهرة مع العائلة التي تقلدها، وتعد مؤسّسة المشيخة من أهم المؤسسات التي يرتكز عليها في تسيير المدينة وادارتها، وكانت هذه المؤسّسة محل تنافس بين الأسر ذات النفود الوظيفي في المدينة، والمصاهرة كانت بدافع الحفاظ على المصالح المشتركة لأن أغلب المصاهرات كانت بين العائلات ذات النفود السلطوي[3].

### ثانيا: أسباب ظهور مؤسّسة الإفتاء.

عندما ظهر الأتراك العثمانيون في الجزائر ظهر معهم علماء احناف لأن الجزائر أيام العرب كانت مالكية المذهب، وبمجيئ الأتراك جاء ما يسمى بمصطلح (صوفتة) ويعني الطالب الذي يدرس في الجامع الفقه والنحو، وهذا اضافة الي ظهور العجم، وفي هذه الفترة اصبح يدخل للجزائر المذهب

---

(1) رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص42.

(2) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق ،ص 74.

(3) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 425-428.

الحنفي بالتدريج وقد توصل بعض الطلبة الأحناف الي درجات في العلم كالإمامة والخطابة والفتوى ومن بينهم محمد قرمان ومحمود بن قرمان الذي تولى منصب مفتي سنة 1655م[1].

ويُعد النظام القضائي من بين أهم الأنظمة التي نظمت البلاد وسيرت شؤونها في العهد العثماني حيث اقتصر على المسائل الدينية لمنع الفساد والعادات السيئة، ويعود القضاء إلى الشيوخ والمرابطين وأهل العلم واعتمد النظام على الفتوى مستندا على الشريعة الإسلامية، واتصفت هذه الفترة بثنائية الهياكل والأحكام القضائية، فهناك القاضي المالكي والقاضي الحنفي وهناك أيضا مفتي مالكي ومفتي حنفي، وكانت مؤسّسة الإفتاء والجامع الأعظم مقر عملهم في مدينة الجزائر والسبب في إنشائها رغبة في تنظيم البلاد والعباد، وعزز المذهب المالكي بالمذهب الحنفي الذي كان المذهب الرسمي للخلافة العثمانية، ورغم هذا بقي الملكيين متحفظين بمذهبهم، وكانت الطبقة الأولى للعلماء ذو المكانة العلمية والمعرفة الكبيرة، والطبقة الثانية تعود للوظائف العلمية، كالقضاء والتدريس والإفتاء، وخصت الطبقة الثالثة للتصوف والطرق الصوفية[2].

فالقضاء كان من بين التنظيمات التي مارسها العثمانيون على أهل البلاد من أجل الاستقرار الداخلي، وكسب الأتراك العناصر الدينية ذات النفود، وذلك بإعفائهم من الضرائب فقد كان أكثر من ثلث الجزائر تحت تصرف أشراف المرابطين[3].

واعتبر المجلس العلمي من المؤسسات القضائية في الجزائر وفي بعض الأحيان يلعب دور المحاكم الابتدائية التي ترفع إليها القضايا مباشرة، وكانت جلسات القضاء المالكية تعقد في الجامع الأعظم

والجلسات الحنفية تعقد في مسجد السيدة[4]، وقد ساعد الإفتاء والقضاء في تسيير شؤون البلاد لاسيما شؤون الأوقاف ذلك وفقا للثنائية القضائية المالكية والحنفية[5].

فمؤسّسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، كانت بمثابة وعاء تصب فيه القضايا والمشاكل من الناس، فهي هيئة هامة تنظر للقضايا من الناحية الشرعية، وتعتبر مرجعية هامة يعود إليها القاضي

---

(1) ابن المفتي، المرجع السابق ، ص 86.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 22 -23-126-128.

(3) محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الاحتلال الفرنسي، (د د)، ط1، دمشق، 1969م، ص ص 66-67.

(4) مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص220.

(5) حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 238.

المالكي والقاضي الحنفي فاللجوء إليها من الأمور اللازمة والمشرعة لرفع المشكل والوصول إلى حلول وهذا بفضل خبرة الفقهاء فيها[1]، وهذا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ ۚ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43]

وذكرت بعض المصادر أن علماء المشرق وخاصة الأحناف كانوا يتوافدون إلى الجزائر من أجل المناصب الشرعية كالقضاء و الإفتاء والتدريس والسبب وراء ذلك هو السعي وراء كسب الأموال لتحسين مستواهم المعيشي، وقد دفع بعضهم أموال كبيرة في اسطنبول من أجل المجيء إلى الجزائر وكسب المال، واشتهرت أصناف كبيرة من هؤلاء الأحناف بأخذ الرشوة على سبيل المثال: عمران موسى الذي كان يتناوى أخد الرشوة، والطمع في النفود، وهذا يدل على أن جميع الأحناف لهم نفس الهدف بل نجد منهم من بدل قصار جهده في نشر المذهب الحنفي والتعريف به وتطبيقه على الحياة اليومية[2]، وتعد مؤسّسة القضاء الإفتاء من بين المؤسسات الهامة ذات المهام الكبيرة وهي احدى الفروع الرئيسية للخلافة العثمانية في الجزائر.

(1) حمصي لطيفة، نفس المرجع السابق ،ص ص 94-95.

(2) محمد بوشنافي، علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10-13هـ/16-19م)،عصور جديدة، جامعة الجيلالي ليابس، العدد 16-17، سيدي بلعباس، أفريل 2014م-2015م، ص ص 222-223.

**خلاصة:**

ومما تقدّم نستنتج بأن مؤسّسة الإفتاء قد ظهرت في الجزائر بعد الدخول العثماني وأدّت دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية من خلال الإجابة عن الأسئلة الشرعية، سواءا من طرف المذهب المالكي أو المذهب الحنفي وعين الجامع الأعظم بمدينة الجزائر مركزا لها، وفي هذه الفترة حظي العلماء والفقهاء بمكانة كبيرة من الحكام الأتراك طبعا لأسباب، نذكر منها: نية الحكام في التقرب من السكان المحليين ونحن على علم أن الناس كانوا يلتفون حول الشيوخ والمعلمين ودوي المكانة العملية، وبالتالي تقرب الحكام من هؤلاء الشيوخ والعلماء يسهل لهم التقرب من السكان بحيث مثل الشيوخ العلماء الجزائريين همزة وصل بين السكان والسلطة، وبالحديث عن مؤسّسة الإفتاء وليدة الدخول العثماني أو كما سميت بالمجلس العلمي كانت بمثابة غرفة إن صح التعبير تجمع فيها القضايا والمشاكل اليومية للناس بغرض العدل والنظر فيها، وخصّص يوما لها غالبا ما يكون يوم الخميس يفصل فيه القاضي رفقة المفتي هذه القضايا بعدما أخدوا وقتهم في النظر إليها وتحليلها بالطريقة الشرعية.

كما لا يفوتنا الذكر أن المذهب الرسمي للحكام العثمانيون هو المذهب الحنفي، حيث كان يعين القاضي والمفتي الحنفي في اسطنبول ويبعث إلى الجزائر ويستلم منصب القضاء والإفتاء وبعد انتهاء مدة عمله يعطى لهم منصب آخر كمنصب في مؤسّسة سبل الخيرات ويستقر بالجزائر، ودخول هذا المذهب إلى الجزائر بصفة عامة ومدينة الجزائر بصفة خاصة، لم يؤثر على المذهب المالكي حيث بقي المالكيين متمسكين بمذهبهم، وكان اجتماع المفتي والقاضي المالكي في المسجد الأعظم تفصل قضايا المسلمين داخله أما غير المسلمين فيخرج القاضي والمفتي لساحة المسجد ويفصلوا في قضاياهم، أما اجتماع قاضي ومفتي المذهب الحنفي فقد خصّص له مسجد السيدة، أين يتم الفصل في قضايا الحنفيين هناك، وبهذا ازدهرت الحياة العلمية وانتشر العلم والتعليم وبدل الفقهاء الحنفيين قصار جهودهم في التعريف بالمذهب الحنفي ونشر مبادئه، وكان التعايش بين المذهبين كبير حيث في بعض الأحيان يعود القاضي المالكي الي القاضي الحنفي عندما تستصعب عليه مسألة ولعكس لذا القاضي الحنفي مستمدين احكامهم من الشريعة الإسلامية، وأعطى الحكام أولوية كبيرة للعلماء وأهل العلم، وأصبحت لهم مكانة عالية، ذلك أن الحكم مستمد من الشريعة الإسلامية، وأعتبر مدينة الجزائر حصن للإسلام والمسلمين يمثل فيها المجلس العلمي المحكمة الشرعية للبلاد الإسلامية، وهو من أهم المؤسّسات الفاعلة التي تعرض عليها مختلف المشاكل والقضايا ويفصل فيها من وجهة نظر شرعية فهو

مرجع يعود إليه القاضي والمفتي سواء من المذهب الحنفي أو المذهب المالكي لتحليل ما غمض فما أجمل الإسلام وما أجمل العدل فيه.

# الفصل الثاني

## مذاهب ورواد مؤسّسة الإفتاء والتعايش بين المذهبين

- المبحث الأول: المذهب المالكي
- المبحث الثاني: المذهب الحنفي
- المبحث الثالث: التعايش بين المذهبين

**تمهيد:**

يُعدُّ المذهب المالكي المذهب الرسمي للجزائر منذ أن انتشر في بلاد المغرب الإسلامي عن طريق العلماء والطلبة الذين هاجروا الى المدينة المنورة وتتلمذوا على يد مؤسسه مالك بن أنس رحمه الله، وتمسك به السكان لعدة أسباب أهمها أنه مستمد أحكامه من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، وعند الدخول العثماني للجزائر دخل معه المذهب الحنفي الذي أسسه أبو حنيفة رحمة الله عليه في الكوفة، ويعتبر المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وهذا ما جعله ينتشر في الجزائر، فقد شهدت البلاد في تلك الحقبة من الزمن ازدواجية المذهب، وبالتالي ثنائية القضاء والأحكام، وبفضل الله ومجهودات الحكام العثمانيون وتنظيماتهم في البلاد حافظ كل مذهب على ماكنته في قلوب أصحابه، فلكل مذهب قاضي ومفتي خاص به وتناقش القضايا في تنظيمات محكمة لكل مذهب، حيث كان هناك تعايش وتفاهم بين المذهبين وعلاقات حسنة مع موظفيه لا يتخللها حق ولا كره بل عكس ذلك ازدهرت البلاد وانتشر العلم وعمت فيها نوع من التعاون من خلال المؤسسات الخيرية التي كان مصدرها أوقاف حبسها رجال ونساء من اجل تدعيم العلم وتشجيع العلماء وبناء المساجد ومساعدة الفقير والمحتاج، كل هذا ما سنراه في الفصل الموالي المعنون بالتعايش الذهبي.

## المبحث الأول المدهب المالكي

### أولا: تعريف المذهب لغة و اصطلاحا:

**لغة:** الذهاب أو الطريقة[1].

**اصطلاحا:** والمعنى منه هنا هو مذهب الإمام مالك ابن أنس رحمه الله، وما ذهب إليه من مسائل اجتهادية وتبعه في قواعده وأصوله[2]. وقد ظهر في عصر الإمام مالك ابن أنس دواوين على طريقتين أولها ما كتبه بنفسه في كتاب الموطأ وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، أما الطريقة الثانية ما دونهّ الذي يحوي تفسير آيات والصحابة التابعين الأخيار أصحابه مما سمعوه منه في كتاب سمي بالأسمعة[3].

ويظهر أن ابو مالك لم يكن اشتغاله بالعمل كثيرا، فلم يعرف أن مالك روى عنه، ولو كان له شأن فيه لكان أول من يروي عنهم من العلماء، ولقد ذكر في بعض الكتب روى مالك عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ثلاث يفرح لهن الجسد، فيربو عليهن: الطيب والثوب اللين، وشرب العسل"، ولكن المحققين من علماء الحديث قالوا إن هذا الخبر لا يصلح عن مالك فهو ضعيف، ولقد أورد الخطيب البغدادي هذا الخبر وظاهر كلامه أنه لم يرو عنه غيره. [4]

.

### ثانيا: تعريف الإمام مالك ابن انس الأصبحي.

نشأ الإمام مالك ابن انس الأصبحي في المدينة، ولد سنة 93هـ، نشر الدعوة الإسلامية وأسس قواعد دولته، حيث درس على يد علماءها الكبار الذين افتخرت بهم الأمصار مثل: عبد الله بن دينار، يحي بن سعيود الأنصاري وهشام ابن عروة و غيرهم[5]، ويعد من أهم العلماء والأعلام وهو

---

(1) حاتم باي، الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي، دار الوعي الإسلامي، ط01، الكويت، 2011، ص17.

(2) محمد مختار محمد المامي، المذهب المالكي ومدارسه ومؤلفاته – خصائصه وسماته، دار زايد للتراث والتاريخ، ط01، الإمارات المتحدة العربية – العين، 2002، ص24 .

(3) جمعة مسعود سالم الموال، تدوين المذهب المالكي ومراحله المختلفة، مجلة كلية التربية، العدد الخامس، جامعة الزاوية، جويلية 2016، ص 17.

(4) محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره- آراؤه وفقهه، (د د)، ط2، القاهرة، (د س)، ص 29.

(5) مالك ابن أنس، الموطأ، (تح) بشار عول ومعروف، دار الغرب الاسلامي، ط02، 1997م، مج 01، ص 06.

ابو عبد الله بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن عيمان بن خثيل بن عمر بن الحارث، وأصبح من حمير حليف لبني تيم بن مرة من قريش[1]

بدأ في النشاط العلمي وهو صغير السن كبير الفكر والعقل، حفظ القرآن واقترح على عائلته أن يحضر مجالس العلماء[2]، ترعرع في بيئة علمية حيث كان جده من كبار العلماء التابعين الذين اخدوا عن عمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان وعائشة رضي الله عنها، أما أبوه أنس فهو من رواة الحديث، وكان أخوه من طلبة العلم الكبار في المدينة وأمه ذات علم وجاه[3].

ويعود أصلة إلى اليمن[4]، عاش 87 سنة عاصر منها 40 سنة الدولة الأموية، و47 سنة عاصر الدولة العباسية [5]، رزق رحمة الله عليه بسعادة في علمه وأعتبر أول مصنف له في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وأفتخر بتلاميذه الذين قصدوه من أنحاء العالم خاصة شمال إفريقيا الذين تزودوا بعلمه وأراءه وحملوا معهم الموطأ[6]، وقد أثنى العلماء عليه كثيرا في العلم والفقه والحفظ سواء العلماء الذين عاصروه أو العلماء الذين جاءوا من بعده، وقد اختلف العلماء في تاريخ وفاته واتفق مجموعة على أن 179هي سنة وفاته[7]

### ثالثا: نشأة المذهب المالكي

نشأ المذهب المالكي في عصر مالك ابن أنس رحمة الله عليه من خلال كتاب الموطأ، دُوّن على طريقتين أولها ما كتبه مالك بنفسه في كتابه الموطأ، والطريقة الأخرى ما دونه أصحابه[8]، وكان

---

[1] محمد المختار محمد المامي، نفس المرجع السابق، ص ص 27 – 28.

[2] وفاء بوخالفة ، التعايش المذهبي(المذهب المالكي والمذهب الحنفي) خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، (ب م)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018م، ص 32.

[3] محمد المختار محمد المامي، المرجع السابق، ص 29.

[4] أحمد منصور علي بلعيد، أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الاسلامي وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري ( دراسة نقدية)، كلية التربية زنجبار، جامعة عدن، 2013م، ص 915.

[5] إيمان بوربونة ، المذهب المالكي وانتشاره ببلاد الأندلس من القرن الأول إلى الثالث هجري، ومن القرن السابع إلى التاسع ميلادي، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ، بإشراف عطابي سناء، جامعة 8ماي 1945م، قالمة، 2018–2019م ص14.

[6] مالك بن انس، المرجع السابق، ص 06.

[7] محمد المختار محمد المامي، نفس المرجع السابق، ص 32.

[8] جمعة مسعود سالم، المرجع السابق ، ص17–20.

مصدره الأول هو القرآن الكريم أخد منه الأدلة قوة واستدلال مثل الآيات المتعلقة بالأحكام التي تفصل وتبين التفاسير والتأويل[1].

انتشر المذهب المالكي في كثير من البلدان من العالم الإسلامي، وذلك لحسن سمعة مالك ابن أنس رضي الله عنه، فقد التف حوله الطلبة من كل مكان في العالم كجزيرة العرب وإفريقيا والأندلس والشام و غيرهم، وارتكز المذهب على مدارس مهمة تميزت بخصائص ذات أصول المدرسة المالكية ومنها نجد:

- المدرسة المدنية التي نشأت وتطورت على يد تلاميذ مالك ابن أنس.
- المدرسة المصرية
- المدرسة العراقية
- المدرسة المغربية وهنا غمر المذهب المالكي بلاد المغرب الإسلامي عن طريق طلبة الإمام مالك الوافدين من بلاد شمال إفريقيا والأندلس[2].

## 1. انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب والجزائر.

لا شك أنه بعد الفتح الإسلامي الذي شهده بلاد المغرب عامة والجزائر خاصة، ووصول التعاليم الاسلامية التي تعلموها الفاتحين الأوائل والتي ضمت نصوص من كتاب الله عز وجل والسنة التي صبغت بطابع مذهبي لاسيما المذاهب الفقهية[3].

ولم يأت الفقه الإسلامي دفعة واحدة بل عبر مراحل وأدوار؛ فهو بمثابة كائن حي من ناحية الاكتمال مستمد أحكامه من كتاب الله تعالى ويتماشى مع الأصول والقواعد الشرعية، وتميزت السلطات المركزية بالمغرب الأوسط بتراوح المذاهب بين الإباضية بتاهرت والزيدية بمدن أخرى وهناك عدة عوامل كانت ضد مالك بن أنس في نشر المذهب لذلك كان شح في المعلومات نوعا ما، ولم ينتشر المذهب على نطاق واسع في ذلك الزمن، وبعدها انتشر المذهب المالكي تدريجيا، وذلك عن

---

(1) محمد ابو زهرة، مالك حياته وعصره واراءه الفقهية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة،(د س)، ص 255.

(2) محمد المختار محمد المامي، المرجع السابق، ص 95.

(3) مسعود بن موسى فلوسي، تاريخ المذهب المالكي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ فقه مالكي وأصوله، (ب م) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020-2021م،ج01، ص 03.

طريق تدريس كتاب الموطأ الذي كان يبدو ككتاب الله مقارنة بالمذهب الحنفي، وتوافد الطلبة من بلاد المغرب على الإمام مالك من أجل التعلم[1].

برز في مدينة الجزائر العديد من العلماء والصلحاء في العهد العثماني، وهي من المدن العريقة التي عرفت نشاطات ثقافية ودينية قادها فقهاء وأدباء، مثل القاضي الشيخ حميدة بن محمد العاملي

والمفتي المالكي ابو الحسن علي ابن عبد الرحمان ابن عوف، والشيخ محمد السعيد بن زكري الزواوي الإمام والمدرس الأعظم، وجامع سيدي رمضان بالقصبة وكان مفتي مالكي أيضا[2].

**2. من أهم أسباب إنتشار المذهب المالكي وتمسك المغاربة به ما يلي:**

- الدافع الديني: لأن كتابه مستمد من القرآن والسنة.
- مكانة صاحب المذهب: من أهم الأسباب التي جعلت من الجزائر وبلاد المغرب التمسك بالمذهب المالكي هو مكانة مالك ابن أنس العلمية وتمسكه بكتاب الله، فهو أول من الف للناس كتاب في الحديث الصحيح في كتابه الموطأ،
- منزلة الموطأ: يعتبر أول كتاب أثبت الحديث الصحيح، وهو الأصل.
- المكان الذي خرج منه: فالمدينة المنورة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم مدينة مباركة ذات علم وبساطة العيش وقبلة المسلمين، وهناك أسباب أخرى أخرى كنقل تلاميذ مالك للكتاب وحفظه بعد أن ذهبوا إليه وتعلموا منه[3].

**رابعا: المذهب المالكي خلال العهد العثماني في مدينة الجزائر.**

اشتهر علماء مدينة الجزائر بالتدريس أكثر من التأليف وذلك لكثرة المؤلفات ومن هؤلاء العلماء نجد أبو راس، احمد المقري والفكون، وتميزت هذه الفترة بكثرة الأسر التي تولت مناصب دينية كإمامة المساجد والفتوى والقضاء وأئمة المذهب المالكي ومنها:

---

(1) الحاج عيفة، مجلة الدراسات التاريخية، مجلة فصيلة محكمة، قسم التاريخ، العدد18، جامعة الجزائر2، ماي 2015م، ص51.

(2) بليل حسني، الشيخ عبد الرحمان الجيلالي (1908-2010م)، مجلة العصور الجديدة، ص ص 11- 21.

(3) محمد عز الدين الغرياني، المذهب المالكي النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، دار جمعية الدعوة الاسلامية العالمية ط1، ليبيا، 2010م، ص ص 27- 59.

- **عائلة سعيد قدورة**: التي نفدت في العلم وتولت الإفتاء المالكي بالجامع الأعظم بالعاصمة ويعود الفضل إلى مؤسس هذه الأسرة الجد الشيخ السعيد ابن إبراهيم قدورة الذي تولى الإفتاء سابقا 1028هـ إلى غاية ان وفته المنية سنة 1066هـ، وبعدها توارثه أبناءه بالحفاظ على مكانة العائلة العلمية التي لعبت دورا هام في المجال السياسي والعلمي والديني في مدينة الجزائر، وكانت أسرة منافسة للأسر حول وظائف الجامع الكبير لكثرة الأوقاف التي تميز بها.

- **عائلة علي الانتصاري السجلماسي**: هو من بين العلماء الدين استقروا في الجزائر ودرس بمدينة الجزائر وشهدت العاصمة مستوى مرموق من العلم وكان متمكن من عدة علوم درسها لتلاميذه، وكان الانتصاري على صلة وثيقة مع يوسف باشا وكان هذا الأخير متقرب من العلماء وأصبح صديقا لهم يحترمهم ويتقرب منهم بالرغم من أنه تركي الأصل، ونستطيع القول أنها صداقة مصالح ومنافع.

وهذا إضافة الى العالم سعيد المقري وعمر الوزان الدين كان لهم الفضل في إمامة المساجد والسير على المنهج المالكي[1].

عاشت مدينة الجزائر وتمتعت بمكانة لم تكن عليها من قبل القرن السادس عشر ميلادي لنقص المعلومات والتأليف الا بعد الدخول العثماني حيث اعطى مكانة للعلماء والعلم من قبل الحكام وتعد مؤسّسة الإفتاء من اهم المؤسسات النشطة في نشر العلم وتعاليم المذهب المالكي فهي شبيه بدوان المظالم لعدلها[2].

ورغم اختلاف المذهبين المالكي والحنفي في الجزائر، إلا أن ذلك لم يكن له اثر على الفئات الاجتماعية وتركت لها حرية اختيار المحكمة[3]، وكان المذهب المالكي هو المذهب الفقهي المنتشر بكثرة حول ربوع الوطن، وكان يتعامل الناس مع القضايا الشرعية المختلفة وفق أراء مالك ابن أنس،

(1) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 356-379.

(2) ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص 89.

(3) مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 216.

وتمسك به أغلبية الجزائريين على الرغم من دخول الجزائر تحت الحكم العثماني بقي السكان الأصليين على مذهبهم[1]

**المبحث الثاني: تعريف المذهب الحنفي.**

**أولا: تعريف المذهب لغة و اصطلاحا:** المذهب على وزن المفعل ومصدر ميمي من فعل ذهب يذهب ذهابا[2]، المعتقد الذي يذهب اليه صاحبه[3]، ولفظ حنفي نسبة ابي حنيفة النعمان ابن ثابت إمام المذهب الحنفي[4]، وبهذا التعريف يكون مذهب ابو حنيفة ما ذهب إليه من أحكام فقهية.

- اصطلاحا: المذهب الحنفي هو عبارة عن أراء الإمام ابو حنيفة وأصحابه المجتهدين في المسائل الاجتهادية الفرعية بناء على قواعدهم وأصولهم، أو قياسا على مسائلهم وفروعهم[5]، حيث نشأ المذهب الحنفي في القرن الثاني للهجرة، لاسيما في منطقة العراق في ظروف بدأ فيها إرساء أسس حضارية إنسانية جديدة وبناء دولة عالمية قوامها الإسلام[6].

**ثانيا: تعريف الإمام أبو حنيفة:** هو النعمان بن ثابت المرزبان بن زوطي التيمي الكوفي من ابناء فارس الأحرار، ينسب الى أسرة شريفة في قومه أصله من كابل عاصمة افغانستان[7]، ولد ابو حنيفة في

---

)1(Mawsim Abdul hafeez,n The Reality ob endo ment ( wAQFs) betwen malikite and hanafi ( school in algerai by the and of the ottman era ( 1700.1830), studies and research.N01 .Algeri ،2021/01/31 ,p27

(2) روابح شهرة، الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الوسيط، بإشراف مسعود خالدي جامعة 08ماي 1945م، قالمة،2017-2018، ص 60.

(3) محمد ابراهيم السعدي، الإلزام بالمذهب في التعليم، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، قسم أصول الفقه جامعة ام القرى، العدد الخامس، مكة المكرمة المملكة العربية السعودية، 2020م، ص 329.

(4) روابح شهرة، نفس المرجع السابق، ص 60.

(5) أحمد محمد نصير الدين النقيب، المذهب الحنفي ومراحله تطبيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته ، دار النبلاء، ط 01، السعودية، 2001، ج1، ص 39.

(6) ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص 11.

(7) سليمان وهبي، ابو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، دار القلم، ط 06، دمشق، 1999م، ص 47.

الكوفة سنة 80 للهجرة النبوية [1]، وفته المنية في النصف من شوال سنة 150هـ في بغداد، ودفن في مقبرة الخيزران[2].

ذهب الأكثرون على أنه مات بعد ما أنزل المنصور به المحنة[3]، عمل ابو حنيفة في تجارة الخز ولقب بالإمام الأعظم لعلمه وفقهه، وكان هادئ النفس، تاليا للقرآن، مجادلا معلما، فستنبط فقهه من القرآن الكريم[4]، انتشر مذهبه أول مرة في الكوفا، ثم في سائر مدن العراق قبل غيرها من الأقاليم الإسلامية[5]، مضى رحمه الله تعالى في هذه السبيل من علم الكلام أصول الدين، ومجادلة الزائغين وأهل الضلال، حتى أصبح عالما وهو لا يزال في العشرين من عمره وقد اتحد حلقة خاصة له في مسجد الكوفة[6].

**ثالثا: نشأة المذهب الحنفي.**

ظهر المذهب الحنفي في مدينة الكوفة موطن صاحبه أبو حنيفة رحمه الله[7]، تم انتشر في العراق وبغداد، مصر، فارس، والروم ووصل إلى الهند وبعض بلدان اليمن، دوّن المذهب أربعون رجل من أصحاب أبو حنيفة أول من دون المذهب بن عمرو[8].

شهدت المدينة حركة علمية كونها مدينة زارها اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم، مثل علي ابن ابي طالب وعثمان ابن عفان رضي الله عنهم[9]، وسمي باسم المذهب الحنفي نسبة الي صاحبه ابي حنيفة الذي عاش في زمن الأموي والعباسي[10].

---

(1) الامام محمد ابو زهرة، المرجع السابق، ص 14.

(2) سعد رستم، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات (النشأة، التاريخ، العقيدة، التوزع الجغرافي)، دار الأوائل، ط1، دمشق 2004م، ص ص، 145-146.

(3) بوخالفة وفاء، المرجع السابق، ص 07.

(4) سعد رستم، المرجع السابق، ص 146.

(5) هشام يسرى العربي، جغرافية المذاهب الفقهية، (د د)، ط1، القاهرة، 2005م، ص 04.

(6) سليمان وهبي، المرجع السابق، ص 51.

(7) احمد بن محمد نصر الدين النقيب، المرجع السابق، ص 82.

(8) محمد ابو زهرة، المذاهب الفقهية الربعة ، دار البصائر، ط1، القاهرة، 2005م، ص 50- 51.

(9) احمد بن محمد نصر الدين النقيب، نفس المرجع السابق، ص 82.

(10) ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص11.

وقد ميز هذا المذهب اصول منها كالأخذ من كتاب الله والسنة النبوية والإجماع والقياس والاستنباط[1].

وقال أبو حنيفة عن نفسه " أخد بكتاب الله فإن لم أجد في كتاب الله فبسنة رسول الله، فإن لم اجد في كتاب الله و سنة رسول الله اخدت بقول الصحابة "، وقد اتفق جل العلماء ومعهم ابو حنيفة ان كتاب الله عز وجل هو أول كتاب مصدر للمقاصد الشرعية، لأن أصل الشرع كتاب الله والسنة النبوية، ولا يجب التقصير في الأصل[2].

وانتشر المذهب على يد الصحابة، مثل ابو يوسف ودون عن طريق محمد بن الحسن الذي أصبح الناطق الرسمي للمذهب الحنفي لأنه بلغ درجات من الصحة[3]، وللحنفية ميزة وطريقة يطبقون بها القواعد الأصولية انهم يتبعون أئمة المذهب الحنفي في فروعهم الاجتهادية، وقد بدأت اصول الفقه الحنفي عبارة عن تعديلات وأدلة إجمالية[4].

**رابعا: انتشار المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني.**

بدأ المذهب الحنفي في الانتشار والتوسع والإمام أبو حنيفة لا زال على قيد الحياة، وكان بداية العصر الذهبي للمذهب، ولما عين الإمام أبو يوسف قاضي في الدولة العباسية أصبح يختار القضاة ويعينهم في أقطاب الدولة الإسلامية الكبرى وبدأ انتشار المذهب شيئا فشيئا، والجدير بالذكر أن المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية وبالتالي كل الأقطاب والولايات التي كانت تحت السلطة العثمانية انتشر فيها المذهب وبهذا دخل المذهب الحنفي للجزائر[5].

في حديثنا عن المذهب الحنفي في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، فقد خصص الحكام العثمانيون المكتب الملحق بجامع الكبير للكتب ودروس خاصة بالمذهب الحنفي عن طريق الباشا حاج

---

(1) زايدي حمزة، شحوط بلال، المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ، بإشراف سبع طاهر جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، 2014، ص 19.

(2) محمود احمد عبد الله، اصول المذهب الحنفي، (د د)، (د ط)، ج2، ص 121.

(3) حنان بنت عيسى الحازمي، مفردات المذهب الحنفي في عقد النكاح واثاره، مذكرة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، بإشراف صالحة بنت دخيل الحليس، جامعة أم القرى، السعودية، ص 24.

(4) حنان بنت عيسى الحازمي، نفس المرجع السابق، ص 07-08 .

(5) احمد بن محمد نصر الدين النقيب، المرجع السابق ص 11.

حسين، وخصصت المدرسة التابعة بجامع البطحاء لتعليم الشبان العثمانيين ومدرسة أخرى بجامع باب الجزيرة، فكانت لها نفس المهة في تعليم المذهب الحنفي مع تتبع سبل الخيرات الحنفية [1].

كان الحكم العثماني يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية، هناك قاضي مالكي وقاضي حنفي إلى جانب وجود مفتي حنفي ومفتي مالكي، وكانت الأولوية تعطى للقاضي الحنفي كون أن الوظائف التركية تنسب الي المذهب الحنفي[2].

يتولى الحنفي رئاسة الباب العالي وله الحق في تعيين رئيس الدولة والباب العالي الحنفي وله قصر بمثابة محكمة عليا تفصل في القضايا التشريعية والإجرامية، التأديبية، والمدنية، الحكومية تنفد الأحكام التي تصدر من السلطة القضائية، لها مؤسسات ذات مداخيل عمومية، إدارتها تحوي موظفين أغنياء هدفهم مساعدة الفقراء والأرامل والأيتام[3].

ونجد تقريبا معظم وثائق المحاكم الشرعية السمية المتعلقة بالأوقاف في العهد العثماني بالجزائر قد سجلت بالمحاكم الحنفية وكان المفتي الحنفي يعين بإسطنبول ويبعث الي الجزائر ويشتغل منصب الإفتاء، وقيل إن بعض الحنفاء يأتون من أجل كسب المال ومنهم من اشتغل الرشوة[4].

وضع الأتراك خاتما طيلة تواجدهم بالجزائر فيما يتعلق بالحكم الإداري وأصبحت حكومتهم بمثابة المدينة بأتم معنى الكلمة فأعطوا لمدينة الجزائر هويتها الترابية بفضل القوة القضائية التي جسدوها والتغييرات التي أحدثوها على مستوى الإدارة، ورغم هذا بقي الانسجام الداخلي للبلاد، ولم يتغير أو يتعكر على مر السنين، فكل المسلمين والمواطنين كانوا يخضعون للقانون الديني ولما شرعه الله وهذا ما فسرته النصوص الحنفية في الأحوال الشخصية، حيث كانوا مطالبين باحترام القانون وتطبيقه بعد أن يصدره السلطان، وكان أعضاء الحكومة ينفدون ما افتضاه قانونهم الحنفي[5].

---

[1] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 278.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[3] حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 72.

[4] محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 223.

[5] وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، (تع) عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، (د ط)، الجزائر، 2007م، ص ص 65 -67 .

## المبحث الثالث: التعايش المذهبي في الجزائر ( القضاء، والإفتاء نموذجا)

عرفت الجزائر مظاهر كثيرة عاشها المذهبان الحنفي والمالكي هذا ما سنكشف عنه في المبحث الآتي:

### أولا: تعريف الوقف

لغة: من الفعل وقف يقف وقوفا[1]

اصطلاحا: هو حبس المال عن الامتلاك والتداول في سبيل المقاصد العامة[2]، قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: 29].

وعرفه ناصر الدين سعيدوني على أنه عمل خيري لخدمة منفعة عامة[3]، وقال عنه أنه عنصر أساسي في المنهج التاريخي إذ أنه يجدد المعرفة بحالة المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية[4].

قال الله عز وجل: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: 92].

وعرفه الإمام مالك أنه حبس العين عن التصرفات التملكية مع بقائها على ملك الواقف، وعرفه الإمام ابي حنيفة أنه حبس العين على الملك الواقف والتصدق بمنفعتها على جهة من جهات الخير[5].

---

[1] بوخافة وفاء، المرجع السابق، ص 60.

[2] الشيخ مصطفى احمد الزرقا، أحكام الأوقاف، دار عمار، ط 01، 1997م، عمان، ص 10.

[3] عبد الحفيظ موسم، واقع الأوقاف بين المالكية والحنفية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700–1830م)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 1، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، 2020/12/11م، ص24.

[4] Nasir al din saidouni. Le waqf en Algerie. A Lepoque ottoman17eme p 01 -1 Sicle.

[5] ابو بكر حبوسة، كمال لحمر، دور الوقف في دعم المؤسسات الخيرية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية جامعة سطيف، العدد 04، سطف، 2018/09/22، ص405.

**ثانيا: التعايش المذهبي في مجال الوقف.**

- **مؤسسات الوقف في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني:**

عرفت الأوقاف في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني انتشارا واسعا وكبيرا ومتنوع وزع على مؤسسات مختلفة وذلك لفائدة المحتاجين والمعوزين والأرامل والأيتام، ومن بين هذه المؤسسات ما يأتي:

1) **مؤسّسة الحرمين الشريفين:** وهي من أقدم المؤسسات الدينة التي سبق وجودها الدخول العثماني للجزائر، حيث نشأت هذه المؤسّسة من أجل مساعدة الجزائريين لفقراء مكة والمدينة [1]،كانت تدار من قبل مجلس يتكون من اربعة اشخاص وعلى راس المجلس وكيل يعينه الباشا وتدير هده المؤسّسة اوقاف محلية مالكية وحنفية ويسبل فائضها لفقراء المدينتين الشريفتين وكانت لها اهمية كبيرة حيث تمثل وجه الجزائر في العالم الاسلامي، ويحمل الحجاج الجزائريين الذهب والفضة والألبسة يقدمونها لخادم الحرمين والفقراء هناك[2].

2) **مؤسّسة سبل الخيرات الحنفية:** هي مؤسّسة حنفية، تشمل الأوقاف التي تخدم المذهب الحنفي تنظمها جماعة يعينها الباشا[3]، وذلك بعد انتهاء مهامهم من منصب الإفتاء، ولهذه المؤسّسة دورا هاما في مساعدة الفقراء والطلبة والعلماء وقد ساهمت في بناء الجامع الجديد بمدينة الجزائر ووصل عدد المساجد التي ساهمت في بناءها إلى حوالي 08 مساجد وعدد أوقافها إلى ما يفوق 331حبس[4]، ويتم كل هذا التنظيم على حسب مبادئ المذهب الحنفي وأجمع جل العلماء ان المذهب يتصرف بكل الهيبات المشروطة من أجل رفع الموارد الخاصة للطبقة المعوزة [5].

3) **مؤسّسة اوقاف الجامع الأعظم:**

---

[1] زكية منزل غرابة، دور الوقف في نشر العلم خلال التواجد العثماني في الجزائر، ص ص 1- 3.

[2] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 238-239.

[3] بوخالفة وفاء، المرجع السابق، ص61.

[4] رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 68.

[5] حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 237.

تحمل مؤسّسة اوقاف الجامع الأعظم الدرجة الثانية في الجزائر بعد مؤسّسة الحرمين الشريفين، وهذا بفضل الجامع الكبير الذي لعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية والثقافية[1]، وقد قدم العثمانيون أعمال كبرى في مجال الأوقاف، فقد بنى خير الدين بربروس وخادمه عبد الله صفر واوقفوا عليه مالك وقد أوقف خير الدين أيضا قطعة أرض جد هامة، وكانت الأوقاف تخدم الموظفين في الجامع المؤذنين، الحزبين، قارئي المحمدية... الخ، والفائض من هده الأوقاف يضاف الي مؤسّسة مكة والمدينة المنورة، فقد ساهم عدة شخصيات من الباشوات والضباط الكبار في حبس الوقف لصالح الجامع، وكان للنساء ايضا دورا هام حيث اشتركن في حبس أمالكهن لصالح المؤسسات الخيرية، نذكر منهم السيدة قمرة بنت القائد محمد باي التي اوقفت على جامع أخيها الباشا بعد وفاته والسيدة مريم التي اوقفت 04 منازل لصالح منافع عامة[2].

**ثالثا: التعايش المذهبي في مجال القضاء والإفتاء:**

**1) المجلس العلمي:**

من بين أهم المؤسسات القضائية العليا في البلاد لها جدور تاريخية منذ زمن الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، وعرف ايضا باسم مجلس الشرع وهيئة الإفتاء ومقره الجامع الأعظم[3]، وكانت تعقد جلسات هذا المجلس يوم الخميس في دورية اسبوعية يمثلها قاضي مالكي وقاضي حنفي برفقة مفتي مالكي ومفتي حنفي ويحضر المجلس أحد الضباط الكبار من الجيش الانكشاري برتبة آياباشي يمثل الهيئة العسكرية، وكان المجلس بمثابة محكمة عليا أو ديوان المظالم بفضله تفصل الخلافات[4].

وفي اطار التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في مجال القضاء فإن المجلس العلمي كان يمثل صدر الإسلام لمدينة الجزائر والهيئة التشريعية لمؤسّسة الأوقاف، ومن هذا المنبر نشير الي بعض التي

---

(1) ابو بكرة حبوسة، كمال لحمر، المرجع السابق، ص 509.

(2) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 236.

(3) بو خالة وفاء، المرجع السابق، ص ص70 – 71.

(4) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 221-222.

تولت مهام الإفتاء والقضاء، من كال المذهبين المتواجدين بمدينة الجزائر[1]، حسب التنظيم العثماني والمتواجدة في وثائق المحاكم الشرعية وفق المخطط التالي[2]

**الشكل 3: مخطط يبين وثائق المحاكم الشرعية.**

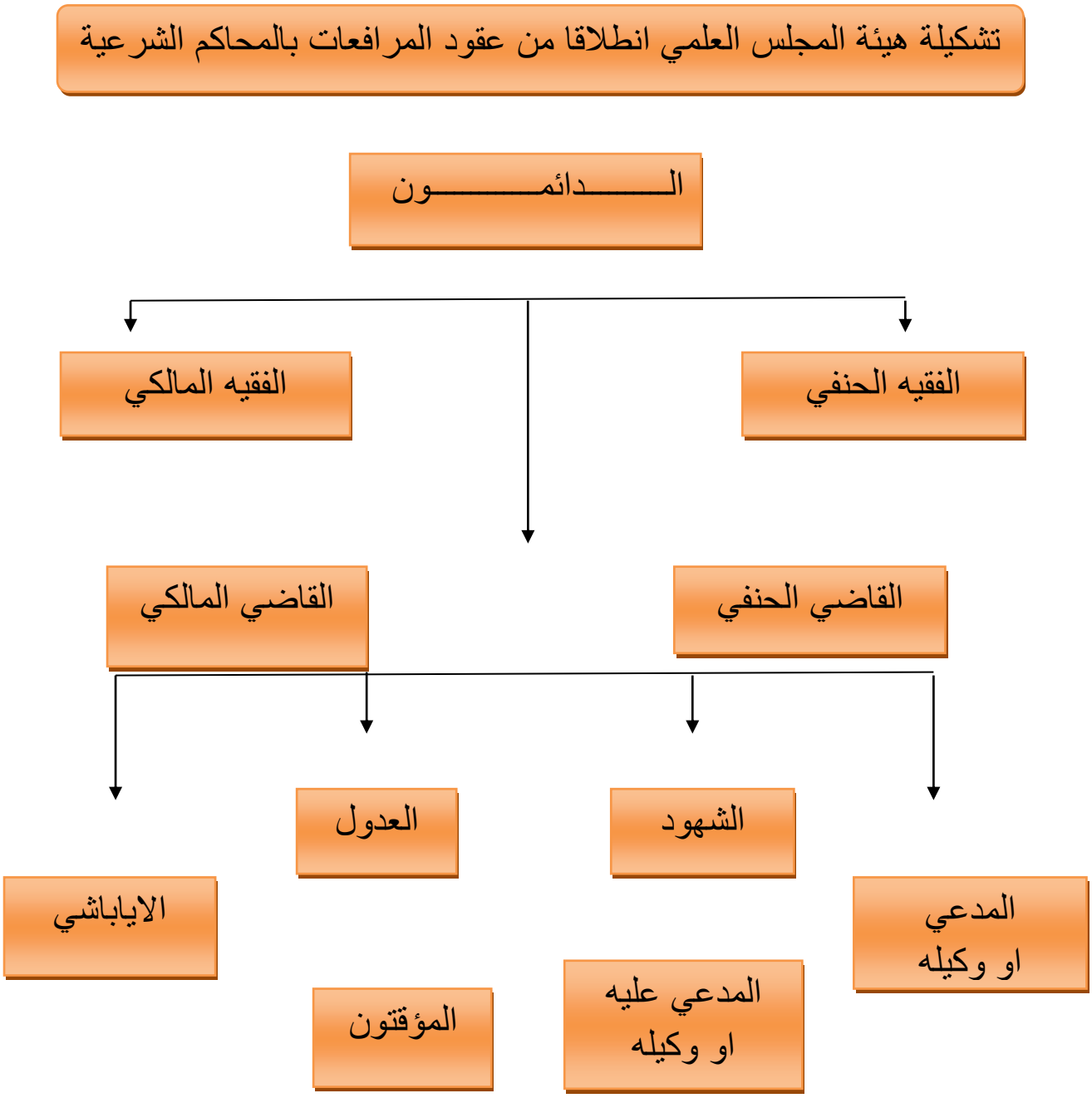


(1) عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص127.

(2) لطفة حمصي، المرجع السابق، ص ص 94-92.

**الجدول رقم (02): مفاتي وقضاة هيئة الإفتاء لمدينة الجزائر[1].**

| م.ش.ع : | المفتيان | | القاضيان | | التاريخ | | موضوع النزاع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحنفي | المالكي | الحنفي | المالكي | الهجري | الميلادي | |
| 8-(2/7) | محمد بن مصطفى | سعيد بن احمد | ابي جعفر عمر افندي | التوقيع المعقود | 1123هـ | 1711م | معاوضة |
| 43-(1/7) | حسين بن رجب | غير مذكور | احمد بن محمد زيتون | غير مذكور | 1129هـ | 1716م | سؤال شرعي |
| 6-(1/7) | محمد بن المصطفى | عبد الرحمن ابو المرتضى | اسماعيل افاندي | التوقيع المعقود | 1132هـ | 1719م | سؤال شرعي |
| 2-(12/119) | حسن بن مصطفى | محمد بن سعيد بن ابراهيم | حسن افاندي | علي بن محمد بن عبد الله | 1169هـ | 1755 | المطالبة بإرث |
| 5-(6) | ابو السعيد محمد بن المصطفى | مصطفى بن احمد المسيسني | ابو العباس احمد افامدي | ابو التقى الطاهر بن محمد بن علي | 1177هـ | 1763م | ابطال حبس |
| 5-(6) | حسن التفاحي | مصطفى بن احمد المسيسني | ابوالوفا الحاج مصطفى | ابو التقى الطاهر بن محمد بن علي | 1177هـ | 1763م | تصحيح حبس |
| 16-(1/7) | حسن بن احمد التفاحي | احمد بن احمد | حسين افامدي | (...؟)بن محمد | 1179هـ | 1765م | نزاع حول إرث |
| 16-(78) | حسن بن مصطفى | محمد بن احمد بن جعدون | ابو العباس احمد افاندي | ابو عبد الله محمد | 1195هـ | 1781م | تعيين ناظر على ضريح |
| 32-(1/6) | حسن بن احمد | محمد بن شاهد | ابو العباس احمد افامدي | ابو عبد الله محمد بن مالك | 1203هـ | 1788م | شراكة بين مسلم و ذمي |
| 23-(1/7) | محمد بن | علي بن عبد | ابو الحسن | (...؟) محمد | 1218هـ | 1803م | عناء |

[1] لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص ص 97-98.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عبد الرحمن | القادر | ابراهيم افندي | | | | |
| 8-(53) | محمد بن عبد الرحمن | علي بن الامين | اسماعيل افاندي | التوقيع المعقود | 1223هـ | 1808م | عتق امة بحضور بلال قائد العبيد |
| 15-(2/6) | احمد بن ابراهيم بن احمد | محمد بن محمد بن عياض | الحاج اسماعيل افاندي | الهادي بن (...؟) | 1228هـ | 1813م | تحويل حبس الى عناء |
| 17-(1/7) | احمد بن ابراهيم بن احمد | علي بن محمد المانجلاتي | مفتاح الدين افاندي | عواد بن عبد القادر | 1240هـ | 1824م | عناء |
| -(110/109) 8 | احمد بن الحاج عمر | محمد المنجلاتي | ابو العباس احمد الافندي | ...؟ التوقيع المعقود | 1244هـ | 1828م | بيع امة |
| 36-(1/7) | مصطفى بن علي | مصطفى بن محمد | مصطفى افاندي | عبد العزيز بن محمد | 1249هـ | 1833م | بيع بالمزاد العلني |
| 24-(1/7) | مصطفى بن احمد | احمد بن محمد | حسن افاندي | ...؟ بن محمد | 1263هـ | 1858م | ابطال شراكة |

وميز هذا التعايش علاقات حميدة يتخللها الاحترام المتبادل بين ممثلي الهيئة الحنفية والهيئة المالكية، ومن أمثلة ذلك احتفاظ كال الفقهيين بنفس القابهم الشرفية و رغم التفاوت في الآجر حيث يتقاضى المفتي الحنفي أكبر من المفتي المالكي إلا إن عبارات التقدير والاحترام كانت دوما متبادلة بينهم، برغم من ازدواجية المذهب وازدواجية الأحكام القضائية إلا أن الحكام اقتربوا من العلماء المالكيين وقدروهم[1].

## 2) التعليم

في حديثنا عن التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، فإن مدينة الجزائر كانت مقصدا للطلبة من داخل وخارج إذ حيث نشطت حركة التأليف، ومن أشهر المؤلفين في تلك الفترة أبو راس

[1] عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص 127.

الناصري، أحمد البوني، ابن العنابي... الخ، واهتم العلماء بالتاريخ وانتشر التعليم واتسعت الحركة الصوفية أسست زوايا سهلت انتشارها[1].

تميز التعليم في الجزائر في فترة الحكم العثماني بكثرة الدراسات القرآنية والفقهية والأحاديث، وبرز التعايش الديني بين المذهب المالكي والمذهب الحنفي، رغم التنظيمات التي أقرتها السلطة العثمانية في مدينة الجزائر الا أنها لم تأثر في علاقة المذهبين وبقي المالكيين متمسكين بمذهبهم، ولم تفرض الدولة العثمانية مذهبها الحنفي على الناس، وكان انتشار المذهب الحنفي في أوساط الجزائر دورا في دعم المدرسة المالكية وهذا يدل على التعايش بين المذهبين بإضافة إلى أن لكلا المذهبين مقر واحد في الجامع الأعظم مقر هيئة الإفتاء وهذا كفيل لتوصلنا إلى نتيجة التعايش بين المذهبين [2].

[1] رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص ص39-41.

[2] عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص20-21.

**خلاصة:**

ومما تقدّم، يمكن القول أن الجزائر عاشت ازدواجية مذهبية، وثنائية قضائية في فترة الحكم العثماني، ومع دخول الأتراك العثمانيين لمدينة الجزائر بدأ انتشار المذهب الحنفي باعتباره المذهب الرسمي للسلطة العثمانية ينتشر في أوساط المدينة شيئا فشيئا، وهذا بوجود المذهب المالكي مذهب الجزائريين الذين لم يأثر فيهم دخول الحنفية وبقوا متمسكين بمذهبهم، حيث شهدت الجزائر ثنائية قضائية ولكل مذهب قاضي ومفتي خاص به، وكان القاضي الحنفي يتم تعيينه في اسطنبول و يبعث إلى الجزائر ويشتغل في منصب الإفتاء رفقة مفتي وعند إنتهاء مدة عمله يعين في منصب أخر كرئيس في مؤسّسة سبل الخيرات الحنفية ويستقر بالجزائر، أما القاضي المالكي فيعين في الجزائر وفق شروط معينة، وكان الجامع الأعظم بمدينة الجزائر مقر المجلس العلمي أو كما يعرف بهيئة الإفتاء وهو مقر يمثل محكمة عليا في البلاد يتم من خلاله الفصل في القضايا والصلح بين المتخاصمين وحدد يوم تقدم فيه هذه القضايا لكل مذهب حيث تقدم مشاكل وقضايا المالكين للقاضي المالكي وقضايا الحنفيين للقاضي الحنفي وحدد يوم الخميس أو الاثنين من كل أسبوع للنظر والفصل في هذه القضايا بعدما تمت دراستها.

وكان للمذهبين مظاهر تدل على درجة تعايشهما وتفاهمها، ونستطيع معرفته من خلال الأوقاف والتصرف فيها خاصة أوقاف الجامع الأعظم الذي كانت له أوقاف هائلة، وظهرت مؤسسات تصرفت في هذه الأوقاف من بينها أوقاف الحرمين الشريفين التي تجمع كل سنة من أجل مساعدة فقراء مكة والمدينة والتي سبق وجودها الدخول العثماني فالجزائر وبقيت قائمة بعده وهذا دليل على التعايش المذهبي.

وقد تقرب الحكام من العلماء واصبحوا اصدقاء لهم وأعطوهم مكانة كبيرة في البلاد، وتعتبر مؤسّسة سبل الخيرات ايضا من المؤسسات الخيرية التي جمعت الجزائريين والعثمانيين وربطت العلاقات بين المذهبين من خلال مساعدة الفقراء واوقاف الجامع الأعظم هي الأخرى لعبت دورا هام توطيد العلاقات فمن خلالها لاحظنا مشاركة الحكام العثمانيين في وقف أموالهم في سبيل إعانة الأيتام والأرامل.

كما كان للتعليم في الجزائر دور في تقوية العلاقات بين المذهبين؛ فانتشار التعليم وازدهاره في هذه الفترة يدل على عناية الحكام به وهو مظهر من مظاهر التعايش المذهبي، حيث شهدت هذه

الفترة حركة علمية واسعة وانتشرت الطرق الصوفية وكانت تعاليم المذهب الحنفي في الجزائر تدعم المدرسة المالكية وهذا كفيل لمعرفة مدى التعايش القائم بين المذهبين.

# الفصل الثالث

## دور مؤسّسة الإفتاء الديني والسياسي.

- المبحث الأول: دور مؤسّسة الإفتاء الديني
- المبحث الثاني: دور مؤسّسة الإفتاء السياسي
- المبحث الثالث: أهمية مؤسسة الإفتاء

**تمهيد:**

ارتأى العثمانيون بالجزائر إلى إنشاء مؤسّسة خاصة بالإفتاء، لأن البلد كان بحاجة للتنظيم والتسيير، خاصة من الجانب الديني الذي بات الدفاع عنه في تلك الفترة الحرجة التي عاشتها من تسلط غربي وغزو الإسبان الذي كان هدفه القضاء على الدين الإسلامي، فمثل هذه المؤسّسات الدينية تعمل على نشر الدين وحفظ الشريعة الإسلامية، وقد أدّت مؤسّسة الإفتاء أو كما سميت بالمجلس العلم دورا هاما في البلاد في كل المجالات بالخصوم المجال الديني بطبعها دينية الوظائف وحتى المجال السياسي الذي يحتاج هو الآخر العودة لها في كثيرا من الأوقات، وذلك من خلال إصدار الأحكام والفتاوي لمنع الظلم ونشر العلم والفصل بين المتخاصمين في مجال القضاء والسهر على السير الحسن لأمور الناس منها استطاع الحكام التواصل مع السكان عن الطريق الحكام الذين تقربوا من العلماء واهتموا بهم، ومن جهة أخرى سعى رجال السياسة في حالات الحرب والغزوات الخارجية من التقرب أيضا من المشايخ والعلماء من أجل توعية الناس ومساندتهم، وبالحديث عن مؤسّسة الإفتاء فإنها عملت في شتى المجالات وأصلحت أحوال البلاد، فعملت على منع الظلم والفصل بين المتخاصمين سواء من طرف مفاتي المذهب الحنفي أو مفاتي المذهب المالكي، وعليه فإن لهذه المؤسّسة فضل كبير ودور هام في تنظيم البلاد والعباد كل هذا سوف نتطرق اليه من خلال الفصل الموالي دور المؤسّسة الديني والسياسي.

## المبحث الأول: دور مؤسّسة الإفتاء الديني.

ارتكزت الحياة الثقافية بالجزائر في الفترة العثمانية على العلوم الدينية من تفسير، حديث، فقه، وعقائد، وعزّز المذهب المالكي بالمذهب الحنفي الذي من آثاره تعيين شيخ الاسلام الحنفي للرئاسة الدينية للبلاد، وكان يحمل المرتبة الثانية بعد الباشا، وبقي المذهب المالكي محتفظا بمكانته وبالتصوف وهذا بالإضافة إلى ان جل القضاة في تلك الفترة مالكيين[1]، ورفعت الدولة العثمانية داخل البلاد الطابع الديني وظل سائدا مدى بقائها في الجزائر وذلك بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، ولعب مفتي الإسلام دورا هاما في الدولة واعتبرت مدينة الجزائر مصدرا من مصادر التشريع[2]، ومن بين المؤسّسات التي أحيتها الدولة العثمانية من أجل اعادة الصورة التي تخدم البلاد والعباد نجد مؤسّسة الافتاء أو المجلس العلمي فهو بمثابة حجر أساس من خلال البعث الجديد الذي يكسب البلاد الصفة الشرعية[3].

ومع نهاية التواجد العثماني في الجزائر تم إحصاء عدد الزوايا فقد فاق عددها العدد الذي كانت عليه قبل الدخول العثماني وهذا دليل على جهود الحكام العثمانيون في تدعيم العلم وتدريس الفقه بشكل كبير[4].

وتعتبر مؤسّسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني أعلى منصب ديني، حيث يتولى المفتي مسؤولية تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على المدارس وإصدار الفتوى، واستمر نشاط هذه المؤسّسة عبر مراحل الحكم العثماني في الجزائر، وبقيت حتى الدخول الفرنسي الذي قام بإلغاء نشاطها، ومن أشهر المفتيين الحنفيين الذين تولوا الإفتاء نجد: الشيخ عبدالقادر الراشدي الذي تولى الإفتاء والقضاء واجتهد فيه من أجل نشر الدين وتفسير القرآن والحديث النبوي[5].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ 4 العهد العثماني، ص 126.

(2) فتيحة فرحي، المساجد والعمران في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، بإشراف بدرينة ذيب

جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017م، ص 25.

(3) لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص 89.

(4) زكية منزل غرابة، المرجع السابق، ص 07.

(5) فارس زاهر، سونر دومان، المذهب الحنفي ومشيخة الإسلام في الجزائر من فتح شمال إفريقيا الى غاية الاستقلال، ص ص 12-14.

وذلك في الجامع الكبير مقر الفتوى الذي أخد موقع الواجهة البحرية وهو محايد للبحر يراه القادم من المناء بشكل جذاب له قبعة بيضاء عالية وهذا ما أعطى له صبغة دينية للبلاد ومصدر للإسلام وقد نقشت على جدرانه آيات قرآنية وعبارات دينية باللغة العربية واللغة التركية، وهو قاعدة لنشر العلم وتعليم الدين الحنيف[1].

كان مفتيي مدينة الجزائر يمشون على خطة الفتوى القديمة المالكية بحيث كان العلماء يستفتون ويجيبون على الأسئلة من غير تخصص أحد في الفتوى ثم بعدها اقتصروا في الفتوى على اثنين فأصبحت الفتوى تأتي بخطين لمفتيين لسؤال واحد[2].

**أولا: دور المؤسّسة في نشر العلم.**

تُعدُّ مؤسّسة الإفتاء المؤسّسة الدينية التي ضمت فقهاء وعلماء من المذهبين المالكي والحنفي فهم بمثابة مصدر لنشر العلم والتعليم كون الجامع الأعظم مقرها ومسجد الأحناف الذي عرف باسم خيضر باشا الذي لعب هو الأخر دورا في نشر العلم وتعليم المذهب الحنفي في البلاد، وكان العلماء من كلا المذهبين على تواصل علمي، ذلك ان الحنفية لم يكن لهم تعصب في التعليم واتصلت المدارس العليا في البلاد بالمساجد، وهذا ما زاد البلاد تزدهر بالعلم و العلماء[3].

وتطورت الحياة الثقافية، وارتكزت العلوم الدينية من تفاسير وأحاديث، فقه وعقائد، وانتشر التعليم بالمدن والقرى على جميع مراحله، ابتدائي، ثانوي، والعالي، وجل العلوم التي كانت تدّرس لا تقل عن المواد التي كانت تدّرس في أشهر الجامعات الإسلامية كجامعة الزيتونة والأزهر والقيروان، وكان التعليم في جميع مراحله شبه مستقل عن الإدارة، حيث يستمد نفقته من الأحباس[4].

انتشرت الإجازات العلمية التي من خلالها يستطيع الطالب تولي منصب الفتوى أو التدريس وغير ذلك بعد استشارة شيخه ، ويفتخر الطالب بانتمائه للإجازة [5]، وتميز الطالب الذي حاز على اجازة علمية بالمعرفة المعمقة في العلوم الدينية من فقه وأصول وعلم كلام وكذلك العلوم اللغوية

---

[1] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 259-260.

[2] ابن المفتي حسين ، المرجع السابق، ص95.

[3] بوخالفة وفاء، المرجع السابق، ص 77-79.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 126-127.

[5] لزغم فوزية، المرجع السابق، ص 19.

كالصرف والبلاغة والنحو والعروض، واشتهرت مدينة الجزائر بالمدارس والزوايا، نذكر منها الجامع الكبير، كتشاوة، التشكتون، سوق الجمعة، القشابين، زوايا الأندلس، المشرفة وسيدي عبد الرحمان[1].

اهتم الحكام العثمانيين ببناء المعاهد واهتموا بالعلماء والمعلمين فشيدوا معهدا في مدينة الجزائر وأولوا العناية بأبناء الفئة الدينية، وخصصوا لهم مكان الإقامة والمعيشة ووضعوا لها أوقاف من أجل توفير حاجياتهم، وزدوا المسجد بمكتبة تحوي مصادر ومراجع مختلفة عينوا لها موظف لاستقبال الطلبة وهذا بالإضافة الي بناء المساجد والمدارس من اموال الوقف[2].

كان يسير تنظيم التعليم على مجهودات الأفراد والمؤسسات الخيرية، كما أدى الآباء دورا كبير في السهر على تعليم أطفالهم وكان الدين اساس التعليم، فحفظ القرآن الكريم كان عمودا من أعمدة مرحلة التعليم الابتدائي، أما معرفة بعض من علوم القرآن الكريم اعتمدوها في التعليم الثانوي والعالي أيضا، ويعتبر تعلم القراءة والكتابة تابع لحفظ القرآن الكريم.

بالإضافة إلى هذا، فإن تعلم بعض العلوم كالحساب الغرض منه بالدرجة الأولى معرفة الفرائض وقسمة التركات بين الورثة، والداعم الأساسي للتعليم هو مؤسّسة الوقف والصدقات والنفقات التي تتكفل بتغذية التعليم وليس من ميزانية الدولة[3].

للمدرسة الابتدائية دورا هاما في بناء الأجيال فهي بمثابة المصدر الرئيسي، حيث يتربى الأطفال على قواعد الإسلام، ومن بين علماء ذلك العصر نجد:

سعيد قدورة: وهو من عائلة كبيرة تولت الإفتاء ابا عن جد لأكثر من قرن دون انقطاع.

ابو عثمان سعيد علي بن احمد المقري التلمساني.... الخ[4].

عاشت الجزائر خلال الفترة العثمانية وضعا تعليميا مهما، وخاصة مقارنة بالفترات السابقة من حيث نوعية المواد المدرسة، ومراكز التعليم، كما ان التعليم في هذه الفترة اخد طابع أهلي، أي ارتبط

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 72-73.

(2) فتيحة فرحي، المرجع السابق، ص 17.

(3) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 313،-314.

(4) مهاني بشرى، شتيوي شيماء، المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ الحديث بإشراف فتحي عباس، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2020/2019م، ص 20-22.

الوعي التعليمي بالأهالي، ومن المعلوم ان التعليم في هذه الفترة لم يعتمد على الدولة، حيث لم يكن هناك نظام رسمي قائم وغلبت على التعليم الذاتية او التعليم الحر، ومن الأسباب التي جعلت من العلم يشع وينتشر في هذه الفترة هو البعد الشعبي لأنه كان نابع من جهود الافراد وبتدعيم المؤسسات الخيرية[1].

**ثانيا: دور المؤسّسة في نشاط الاوقاف.**

يتّضح لنا دور مؤسّسة الافتاء في نشاط الوقف من خلال رئاسة الفقه الحنفي والفقه المالكي الذين تركوا الحرية لأفراد المجتمع الراغبين في التحبيس، سواء للمذهب المالكي او للمذهب الحنفي من اجل تقديم وجهة خيرية لبعض المؤسسات، كمؤسّسة الحرمين الشريفين أو الجامع الأعظم، وحتى الأضرحة والزوايا، كضريح الوالي الصالح عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية الأندلس، ويرى المذهب المالكي أن الوقف عبارة عن غاية خيرية لوجه الله ومرضاته[2].

وتعتبر الأوقاف الداعم الأساسي من خلال الموارد المادية للتعليم في مختلف المؤسسات الخيرية التي سهرت على استمرارية التعليم من خلالها انتشر التعليم وازدهر في مختلف ارجاء البلاد واصبح جل الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة[3]، وكان الوقف والحبس من بين اهم القضايا المطروحة على المجلس العلمي وعلى سبيل المثال فقد حددت اسعار الحوانيت في السوق المحبسة عن طريق شيخ البلاد، حيث يصدر قرار الموافقة أو الرفض، وتعتبر الهيئة التشريعية للأوقاف المحامي والمحافظ على استمرارية الوقف ومن ضياعه فهي هيئة قدرت العلماء وكفلتهم[4].

وللوقف أنواع كثيرة يصعب عدها وحصرها وهي متعددة الوجهات، من أيتام أو أرامل، فقراء وطلبة علم وحتى نشر وتدريس المذهب الحنفي، ويظهر الوقف لنا اهمية في الحياة الدينية والعلمية، فهو مصدر رزق للزوايا والمدارس والكتاتيب ومدخل للعلماء والطلبة، فهو مثل الشجرة يحتاج الي استمرارية لكي يزداد مدخوله، والواقفين في الجزائر كثرة رجال ونساء، سواء مالكيين او احناف وحتى الحكام

---

(1) صليحة بردي، الممارسة التعليمية في الجزائر اثناء الحكم العثماني، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي في الجزائر، العدد 11، خميس مليانة (عين الدفلى)، 2018/06/11، ص 128-130.

(2) لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص 92.

(3) صليحة بردي، نفس المرجع السابق، ص131.

(4) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 122-123.

شاركوا فيه[1]، وللوقف دور حضاري اسلامي يبرز ذلك من خلال انشاء المدارس والمساجد والكتاتيب فهو مصدر علم ومعرفة[2].

## المبحث الثاني: دور مؤسّسة الإفتاء السياسي:

لعبت مؤسّسة القضاء دورا كبيرا في تحقيق العدل وتسيير شؤون البلاد الإسلامية، وهي مؤسّسة واسعة المهام الرئيسية للخلافة، وذلك رفقة المحكمة الشرعية والمجلس العلمي، أو كما يطلق عليها اسم مؤسّسة الإفتاء التي لعبت هي الأخرى دورا في المحاكم الابتدائية حين ترفع إليها القضايا[3]، واستمرت عبر مراحل الحكم العثماني في الجزائر، والتي تشكلت في مرحلة الأغوات(1659-1671م) من الحاكم والأغا الانكشارية، بالإضافة إلى العلماء وبعض العساكر[4]، وكون فترة التواجد العثماني بالجزائر أكثر من ثلاثة قرون واقل ما يقال عنها انها فترة مليئة بالأحداث والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها[5]، حيث كان القاضي يهتم بمختلف القضايا المتعلقة بالدولة ومخططاتها في عدة أماكن في مدينة الجزائر من بينها معهد باب عزون الذي أعتبر أهم شارع خلال العهد العثماني يحتوي على أهم خطط الدولة، يعود إليه الباحثين في تاريخ الجزائر العثمانية[6]

### أولا: علاقة العلماء بالسلطة الحاكمة.

تعود أولى العلاقات التي جمعت الحكام العثمانيون بعلماء الجزائر إلى دخول الإخوة بربروس لها، بحيث كان أول تحالف لهم مع مرابطي الجزائر، وأدرك العثمانيين أن رجال التصوف هم خير حليف لهم في صراعهم مع الإسبان[7].

---

(1) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 229-231.

(2) بوسعيد عبد الرحمان، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص فلسفة- الدين والمجتمع بإشراف فغرور دحو، جامعة وهران، 2012/2011م، ص 16.

(3) مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 213.

(4) لطيفة حمصي، المرجع السابق، ص 94.

(5) مسعود بقايدي، دور الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر العثماني خلال كتابات الدكتور عبد الجليل التميمي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، جامعة عمار ثليجي الأغواط، (ب س) ص 127.

(6)عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 55.

(7) رشيدة معمري، المرجع السابق، ص 16.

ولعل النشاط الذي قام به العثمانيون من أجل الدين الإسلامي كان حاسما على المستوى الأوروبي[1]، ومثّل العلماء في هذه الفترة الرأي العام، لأنهم كانوا على تواصل مع الناس من خلال تقديم الدروس والفتوى، وكان البعض منهم يجلسون في المقاهي والأماكن العامة ويختلطون بالناس.

وثق هؤلاء الناس برجال الدين واقتربوا منهم أكثر من رجال السياسة، لهذا كان الحكام يقدرون رجال الدين ويقتربون منهم ويمنحونهم الهدايا، فالقرب منهم يسهل عليهم القرب من الناس وكسبهم، كما أن العلماء كانوا في حاجة إلى الحكام من أجل كسب المال، ونستطيع القول أن العلاقة بينهم كانت وطيدة وسيئة في بعض الأحيان، فالحاكم يقدر العالم ولا يتدخل في شؤونه الدينية ولا يحب أن يتدخل العالم في الشأن السياسي الخاص به وإلا غضب وسخط عليه[2]، ولم تدم علاقة الحكام الطيبة مع العلماء فترة طويلة، فسرعان ما تحولت على علاقة توتر وصراع ونفي وعزل، وهذا بسبب السياسة التعسفية التي طبقها بعض الحكام من أساليب تخويف من أجل التخلص من رجال الدين، وتحدث أحيانا خلافات في المجلس العلمي بين المذهبين كما حدث سنة 1706م بين أحمد بن سعيد قدورة المفتي المالكي ومحمد النيار المفتي الحنفي حول قضية المرأة التي أساء إليها زوجها والتي انتهت بعزل المفتي المالكي أحمد بن سعيد قدورة[3].

شكّل الأشراف قوة في عهد الدولة العثمانية، وكانوا على علاقة مع السلطة الحاكمة يسودها في بعض الأحيان الغموض، وقد سعى الداي محمد بن بكطاش الى كسبهم والتقرب منهم وقد أنشأ زاوية خاصة بهم في سوق الجمعة، ويتمتع نقيب الأشراف بمكانة عالية في الدولة والمجتمع، والدليل على ذلك أن مبايعة الباشا لا تتم إلا بحضوره الى جانب العلماء والديوان، ومنها يتضح أن منصب نقيب الأشراف يلي مباشرة منصب القاضي وله الصدارة على الوزراء، وكان هؤلاء الأشراف يكتفون بالامتيازات التي أكدها ودعمها العثمانيين[4].

كما تقرب الحكام في هذه الفترة من العلماء لا يدل على أن كل العلماء اشتغلوا بالجزائر واستقروا بها فمنهم من هاجر وتطلع عن دراسته خارج إقليمه نذكر منهم على سبيل المثال: سحنون وعبد

---

(1) عبد الجليل رحموني، المرجع السابق، ص 26.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 409-410.

(3) ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص 50-51.

(4) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 138- 140.

القادر بن محمد الراشدي الذي تولى منصب القضاء في مراكش، وقد شهد رواق المغاربة بالأزهر عشرات الطلبة الجزائريين الذين تحصلوا على مراتب عليا في دراساتهم مثل ابو العباس المغربي[1]

لم تبق مكانة العلماء معتبرة لدى الحكام الأتراك وتراجعت لعدّة أسباب من الحكم، وفي بعض الأحيان يتخلى المفتي بنفسه عن منصبه لأسباب شخصية لا دخل لها بالحكم، وتعيين المفتي في كثير من الأحيان يختاره الحاكم للاستفادة من أمالكه[2].

كما منح الحكام لبعض الأعيان كافة الصلاحيات من أجل منصب شيخ البلاد وضبطوا العلاقات العامة، وذلك بفضل مكانته المرموقة وزعامته الروحية والأخلاقية في الوسط الاجتماعي، لهذا خصصوا للعلماء مكانة سامية مقارنة بالموظفين في مختلف المجالات وذلك لمساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية ومساندتهم للأنظمة العثمانية، فتطورت علاقاتهم بالدايات وتمت بينهم مراسلات لمصالح تخدم السكان[3].

إلى جانب ذلك اقترب بعض الحكام من العلماء وقاموا برعايتهم وذلك إما حبا في الدين والعلم، وإما طمعا في تأييدهم ومدحهم والثناء عليهم، ولكن كان عدد هؤلاء الحكام قليل، لأن طبع الحكام العثمانيون ليس ثقافي، بل لهم سياسة حربية وعلى سبيل المثال نجد يوسف باشا الذي كان يفهم مقاصد العلماء رغم أنه تركي الأصل، وقد تبادل رسائل مع بعض العلماء، ومن الأسر العلمية التي كانت لها علاقة مع الحكام نجد أسرة الفكون وأسرة ابن باديس، وكثيرا ما يلجأ الحكام الى العلماء في الأوقات الحربية من أجل أخد أراءهم وبدورهم يقومون بتوعية العامة من أجل الوقوف الي جانبهم ومساندتهم، ولكن لم تبقى هذه العلاقة طوال عهد الباشوات فقد ساءت منذ ثورة درقاوة في الفاتح من القرن الثالث عشر وقد عانى من ذلك العالم ابو راس ومحي الدين والد الأمير عبد القادر وغيرهم وأصبح الباشوات يسلكون مع العلماء بعدة طرق من بينها طريقة الإرهاب والتخوف والإهانة والسجن والتشريد[4].

---

(1) رشيدة شدري معمري، المرجع السابق، ص 36-37.

(2) ابن المفتي، المرجع السابق، ص 28.

(3) حسان كشرود، المرجع السابق، ص 189.

(4) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 418.

**ثانيا: مهمة القضاء.**

بعدما ارتبطت الجزائر بالخلافة العثمانية عزز المذهب المالكي بالمذهب الحنفي الذي يعتبر المذهب الرسمي للخالفة العثمانية في الجزائر، ورغم هذا التغيير حافظ السكان على مذهبهم المالكي ووجد جل القضاة بمدينة الجزائر مالكيين وهذا يدل على مدى حفاظهم بالمذهب، وقد عين الباشا حسن بن خير الدين محمد بن علي الخروبي المالكي خطيبا للجامع الأعظم ورئيسا دينيا له[1].

ويلي منصب القضاء الإفتاء مباشرة في الترتيب ومن ناحية الأهمية، وفضلت وظيفة القاضي الحنفي في المرحلة الأولى من التواجد العثماني لأنه ينتمي لمذهبه الرسمي، وكان القاضي على اتصال مباشر بمشاكل الحياة اليومية عكس المفتي، في مختلف القضايا اليومية كالزواج والطلاق والبيع والشراء وغيرها من القضايا الأخرى، وأهمية هذه الوظيفة تعود الي التنفيذ والممارسة لشؤون المجتمع، وقد كان قاضيان، في كل مدينة رئيسية قاضي حنفي وقاضي مالكي، ومن مهام القضاة أيضا تتبع الحملات العسكرية في الداخل، والغزوات البحرية في الخارج وأطلق عليهم اسم قضاة العسكر، وكانت لهم اهمية كبيرة[2]، ومن بين القضايا التي شهدتها الجزائر في هده الفترة نجد:

(قضية الوقف أو الحبس- قضية اليهود- قضية الدخان...وغيرها من القضايا)[3]، وعرف منصب القضاء في الجزائر من بين القضاة نذكر القاضي محمود بن أحمد الذي استقر في منصبه لأكثر من عقدين 1731-1750، وليس من السهل الحصول على اسماء الأسر التي تولت القضاء، فقد صعبت الطريقة المعتمدة في تسجيل العقود من الحصول على ذلك، واعتبرت عائلة ابن مالك وعائلة المانجالتي من الأسر التي حصل عليها في السجلات وأثبتت توليها للقضاء[4].

ولم تقتصر مهمة القضاء في الفصل في الخصومات فقط، بل يقوم القاضي بتتبع كل كبيرة وصغيرة في البلاد وتتبع تصرفات الحكام اتجاه الرعية، وكانت مؤسّسة القضاء على قدر كبير من الهيبة وتحقيق العدل وتسيير شؤون البلاد، وسارت هذه المؤسّسة على تعاليم الشريعة الإسلامية[5]، وكان هذا

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 126-127.

(2) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 394.

(3) ليلى بوهالي، المرجع السابق، ص 76.

(4) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 120.

(5) مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص ص 213-214.

المنصب محل تنافس بين العلماء من الجاه والنفوذ وأكل مال الأوقاف والأيتام عند البعض، وقد اشتهر معظم القضاة بالجهل بالأحكام واصدارها عبثا[1].

وعلى العموم فإن منصب القضاء سوآءا للمذهب المالكي أو المذهب الحنفي قد لعب دورا مهما بفضل علاقته المباشرة بمشاكل الناس اليومية، حيث كان للقاضيين مستشارين في مختلف الأماكن، وكانت جلسات المذهب الحنفي تعقد في مسجد السيدة وذلك منذ أن أنشئت المحكمة الحنفية سنة 1785م،كان يتم الفصل في النزاعات على مستواه[2].

أما بالنسبة للطعن في الأحكام القضائية فإنها ترفع الى المجلس الشريف الذي يضم المذهبين على حد سوى، وإذا كان المتخاصمين غير مسلمين فإن الفصل في قضاياهم يكون خارج الجامع الأعظم لجلسات المالكية على عكس المسلمين[3]، وهكذا اشتغل العلماء الفتوى والقضاء من أجل حل مشاكل الناس، وهذا بالإضافة الى أنهم يتدخلون لإطفاء نار الفتن السياسية الداخلية والخارجية بسبب كثرة النزاعات بين المسلمين والإسبان، و الحروب البحرية والجهاد في سبيل الله خوفا من العدو على الإسلام[4]، ومن أهم مؤسسات القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني نجد:

- **مؤسّسة الجماعة:** ولها قدر كبير من الاحترام من طرف السلطة الحاكمة.
- **القضاء الشرعي:** من خلاله أعتبر الداي القاضي الأعلى للبلاد وهو من يتولى تعيين القضاة في البلاد.
- **المحكمة الشرعية:** وتنقسم الي محكمتين، محكمة شرعية للمذهب المالكي، ومحكمة شرعية للمذهب الحنفي.
- **المجلس العلمي:** ويضم قاضيين مالكي وحنفي وأحد كبار ضباط العسكر ومقره الجامع الأعظم.

---

(1) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 394-395.

(2) ميمون عبد الفتاح، عبد السلام طاهري، المدارس الفقهية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص فقه مقارن و أصوله، بإشراف كتاب حياة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021م، ص 72.

(3) مسعود بن موسى فلوسي، المرجع السابق، ص 29.

(4) ابو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص 445.

- **مجلس الداي أو الباشا:** وهو أكبر مجلس في الجزائر خلال تلك الفترة وهو بمثابة المحكمة العليا و يضم ومفاتي وقضاة من كلا المذهبين[1]، ولم يسمح للقاضي التدخل في الأمور السياسية دون استشارة الحكام واقتصر دوره في الفصل في القضايا الشرعية ويمكنه اصدار حكمه دون حضور المتخاصمين، وتعتبر وظيفة الإفتاء وظيفة دينية ذات أهمية بالغة في الحياة اليومية[2].

[1] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 218-219.

[2] رشيدة شدري معمري، المرجع السابق، ص 73.

**المبحث الثالث: أهمية مؤسّسة الإفتاء.**

احتل منصب الإفتاء أعلى مرتبة في الدولة العثمانية والدول التابعة لها، حيث ظهر هذا المنصب في عهد السلطان سليمان القانوني، ولعب دورا كبير من حيث اصدار الفتاوي التي اعتمدت عليها الدولة في قوانينها[1].

واعتبر المنصب أو كما عرف بمؤسّسة الإفتاء من المؤسسات العليا في الجزائر خلال التواجد العثماني فيها، غير أنه لم يحدد تاريخ معين لإنشائها إلا أن جلساته الهامة كانت تعقد في الفترة الأولى من الدخول العثماني للبلاد وعين الجامع الأعظم مقرا لها من طرف السلطة الحاكمة[2]، والعالم في هذه المؤسّسة يتطلب منه التعمق في العلم والمسائل الدينية، لأن تسند اليه أهم المهام وهي الرئاسة الدينية والقضائي[3]، وتميز القضاء في الجزائر بالازدواجية فهناك قاضي ومفتي للمذهب المالكي وقاضي ومفتي للمذهب الحنفي هذا الأخير الذي أضحى المذهب الرسمي للخالفة العثمانية، وقد عينت له هيئة دينية من أجل سير ومعالجة قضايا وأمور الطبقة الحاكمة، كما أنه تم انشاء محكمتان متساويتا الخصائص لكلا المذهبين[4].

وأقام العثمانيون مؤسّسات تعليمية، مثل الكتاتيب والمساجد من أجل نشر الدين الإسلام والمحافظة عليه في ظل وجود وتهديد العدو الصليبي، وقد حبسوا الأحباس ووفروا الكتب اللازمة التي تخدم اغراض التعليم وحفظ القرآن الكريم وانتج الفقهاء والفتاوي أحكام تخدم البلاد والعباد في ذلك العصر[5]، مثل العلماء وأعضاء مجلس القضاء والمراكز الدينية ورجال الطرق الصوفية الصدارة في البلاد وكان لهم الحق في الفقه والتفسير واصدارها، وقسموا الي ثلاثة أقسام فنجد علماء الموظفين وفقهاء مستقلين عن التصوف وعلماء متصوفين ودعاة علم، أما حسب الوظيفة فانقسموا الي صنفين، هناك طبقة رسمية وتشمل القضاة والمفاتي والمدرسين، وهناك طبقة لرجال الزوايا والتصوف والأشراف، ويعتبر نقيب الأشراف بمثابة الحاكم الثاني في البلاد[6]، وأما الثنائية القضائية التي سادت

---

(1) ميمون عبد الفتاح، عبد السلام طاهر، المرجع السابق، ص 71.

(2) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 121.

(3) ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 192-193.

(4) رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 119.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 22-24.

(6) رشيدة شدري معمر، نفس المرجع السابق، ص 47.

في البلاد فإن الأولوية في غالب الأحيان كانت تعطى للقاضي الحنفي كونه يعرف الوثائق الرسمية لشيخ البلاد، ولعلا أهم ما ميز هذه الثنائية هي التنظيمات التي شهدتها مؤسّسة الأوقاف، نظرا لكثرة الأملاك الموقوفة بالداخل والخارج، فقد عمل الجهاز القضائي على تنظيم هذه الأوقاف وحفظ مواردها ومصادرها وعين لها موظف يشرف ويسهر على مراقبتها وتسجيلها وانفاقها[1].

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 22-24.

**خلاصة:**

ومما تقدم، يمكن القول بأن مؤسّسة الإفتاء أدّت دورا هاما في المجال الديني والسياسي على حد سوى، فقد اجتهد المفاتي والقضاة في تعميم العدل ونصر المظلوم وإرشاد الناس، والسهر على نشر التعاليم الدينية، من جهة أخرى سهرت هذه المؤسّسة على تنظيم الأوقاف ومراقبة نظرا للكم الهائل من الأملاك الموقوفة لوجه الله والتي تخدم التعليم وتحسين سيره في كل الأطوار من الابتدائي حتى التعليم العالي وحتى مساعدة الأيتام والأرامل والمحتاجين وذلك منظم في مؤسسات خاصة بكل جهة.

ويعتبر منصب الإفتاء أعلى المناصب في الدولة كونه متصل مباشرة بالحياة اليومية للناس ومشاكلهم المتعددة والمختلفة فيقوم بالفصل فيها وإعطاء لكل ذي حق حقه حتى يعم الأمن والاستقرار بين السكان، ومن جهة أخرى نجد لهذه المؤسّسة دورا هام في المجال السياسي ويتضح ذلك من خلال علاقة العلماء بالسلطة الحاكمة، حيث تقرب الحكام من العلماء وأصبحوا أصدقاء لهم لعدة أسباب تخدم العباد، منها حب الحكام للعلم، أو من أجل مصالح شخصية للتقرب من الناس ومدحهم وحتى في مجال الحروب من أجل توعية الناس لمساندتهم والالتفاف حولهم كون أن الناس يحبون العلماء ويسرون على خطاهم، فالقرب من العلماء يسهل تقرب الحكام من الرعية، وفي مجال القضاء أيضا، حيث فضل القاضي الحنفي عن القاضي المالكي كونه على دراية بالوثائق الخاصة بالدولة العثمانية وكونه المذهب الرسمي لها.

# الخاتمة

**توصّلنا في ختام هذا البحث إلى النتائج الآتية:**

- ظهرت مؤسسة الإفتاء في مدينة الجزائر مع الدخول العثماني لها، ودامت من 1520م إلى غاية الدخول الفرنسي سنة 1830م.
- حدد الجامع الأعظم بمدينة الجزائر مقرا لمؤسّسة الإفتاء من طرف الحكام العثمانيون.
- سعت هذه المؤسسة إلى إصدار الفتوى وتعميم العدل والفصل بين المتخاصمين، وقللت من المشاكل اليومية.
- عاشت مدينة الجزائر في هذه الفترة ازدواجية مذهبية وقضائية حيث عزز المذهب المالكي بالمذهب الحنفي، وهو المذهب الرسمي للخلافة العثمانية.
- بالإضافة إلى المذهبين المالكي والحنفي، نجد المذهب الإباضي، لكن كان عدد الإباضين قليل في المدينة احتفظوا بمذهبهم.
- يعد المذهب المالكي المذهب السائد في مدينة الجزائر قبل الدخول العثماني لها وبقي محتفظا حتى بعد الدخول لها.
- أما المذهب الرسمي للخلافة العثمانية فهو المذهب الحنفي الذي انتشر في أوساط مدينة الجزائر بعدما جاء به العثمانيون.
- أصبح المفتي في هذه الفترة يشتغل منصب رسمي في الدولة، وأصبح يتمتع بمكانة كبير في وسط المجتمع.
- يتم تعيين المفتي والقاضي الحنفي، في إسطنبول من طرف السلطان العثماني ويبعث إلى مدينة الجزائر يشتغل منصب الإفتاء وبعد إنتهاء فترته يستقر بها.
- أما المفتي المالكي فيعين في مدينة الجزائر وفق شروط معينة.
- فضّل المذهب الحنفي عن المذهب المالكي لأنه المذهب الرسمي للدولة العثمانية، فالمفتي والقاضي الحنفي على دراية بوثائق الدولة وأسرارها.

- حظي العلماء بمكانة كبير، و أعتنى بهم الحكام وتقربوا منهم لأسباب تختلف من حاكم لآخر، منهم بسبب حبه للعلم ومنهم من أجل الحصول على المدح والثقة بين المجتمع.
- انتشر التعليم وازدهرت مدينة الجزائر وبنيت المساجد والمراكز الثقافية، وأصبح جل سكان المدينة يحسنون القراءة والكتابة.
- توافد العلماء من المشرق على مدينة الجزائر من أجل الحصول على منصب شغل، لكي يحسّنوا من مستواهم المعيشي.
- الدولة العثمانية دولة حربية عسكرية بالدرجة الأولى، لهذا لم يكن لها اهتمام كبير بالجانب العلمي والثقافي، فنجد الأوقاف والحبوس هي الممول الرئيسي للمراكز العلمية والعلماء.
- على الرغم من الازدواجية المذهبية التي شهدتها المدينة في تلك الفترة إلا أن كان هناك تعايش وتفاهم بين المذهبين وعلماءهم ولم تسجل صراعات بينهم.
- تعددت القضايا المطروحة على المجلس العلمي، ومن أهم هذه القضايا نجد قضية الوقف، فأكثر التوافدين والمشتكين على الهيئة من أجل قضية الأوقاف.
- أدت مؤسسة الإفتاء دورا كبيرا في المجال الديني، يبرز ذلك من خلال كثرة المساجد وتدعيمها، وانتشار العدل في المجتمع، و إصدار الفتاوى والإجابة عن كل ما هو غامض.
- ما كان لها الدور الكبير في المجال السياسي، حيث يظهر ذلك من خلال علاقة العلماء بالحكام وتقربهم منهم و اهتمامهم بهم خاصة فالقضاء.
- بفضل هذه المؤسسة نظمت البلاد وانتشر العلم والعدل وقلة المخاصم والمشاكل والقضايا.

# ثبت المصادر والمراجع

- **ثبت المصادر والمراجع:**
- **القرآن الكريم، على رواية حفص.**

1. حديث نبوي شريف ابن ماجه، رقم الحديث،3737.

## أولا: المصادر العربية:


1- ابن المفتي حسين رجب شاوش ،(تح) فارس كعوان، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دار الحكمة، ط1 2009م.

2- الحنبلي عبد الله أحمد بن حمدان، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، (تع) محمد ناصر الدين الألباني، دار المكتب الإسلامي ط1، دمشق، 1380هـ.

3- خوجة حمدان بن عثمان ، المرآة، (تح) و (تع) محمد العربي الزبيري، (د د)، (د ط)، 2006م.

4- الشهرزوري عثمان بن عبد الرحمن ، ادب المفتي والمستفتي، (تح) موفق عبد الله بن عبد القادر، (د د) ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1986م.

5- عبد الكريم زيدان أصول الدعوة، (د د)، ط3، جامعة بغداد، 1976م.

6- الفيومي المقري أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير،(عبد العظيم الشناوي)، دار المعارف، ط2، القاهرة، (د س).

7- القرافي شهاب الدين، أنوار البروق في أنواء الفروق، (تح) محمد أحمد سراج و علي جمعة محمد، دار السلام، ط1، القاهرة، ج4

8- اللخمي إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، الموفقات، (تح) أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان، ط1، 1997م، مج 2، ج4.

9- اللقاني إبراهيم ، منار أهل الفتوى وقو اعد الإفتاء بالأقوى، (تح) محمد محمود حميدات، دار الأحباب، ط1، بيروت، 1992م .

10- مالك ابن أنس، الموطأ، (تح) بشار عول ومعروف، دار الغرب الاسلامي، ط02، 1997م، مج 01.

**ثانيا : المصادر باللغة الأجنبية:**

1- Mawsim Abdul hafeez: The Reality ob endo ment ( wAQFs) betwen malikite and hanafi ( school in algerai by the and of the ottman era ( 1700.1830)، studies and research، N01، Algeria، 2021.
2- Nasir al din saidouni. Le waqf en Algerie. A Époque ottoman17eme Sicle.

**ثانيا: المراجع العربية:**

1- إبراهيم محمد يسرى، الفتوى أهميتها ضوابطها آثارها، دار اليسر، ط1، القاهرة، 2007م.
2- ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، دار لغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998م ،ج1.
3- أحمد محمد نصير الدين النقيب، المذهب الحنفي ومراحله تطبيقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته ، دار النبلاء، ط 01، السعودية، 2001، ج1.
4- أحمد منصور علي بلعيد، أسباب انتشار المذهب المالكب في المغرب الاسلامي وانكفاؤه في اليمن حتى القرن الرابع الهجري ( دراسة نقدية)، كلية التربية زنجبار، جامعة عدن، 2013م.
5- اسماء السيد ابراهيم البيه، منهج الإفتاء عند الشيخ جاد الحق علي جاد (شيخ الازهر الاسبق)، مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا، العدد 35- ج1 ، مصر، 2020م.
6- حاتم باي، الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي، دار الوعي الإسلامي، ط01، الكويت، 2011
7- حمدي عبد المنعم ، ديوان المظالم نشأته تطوراته اختصاصاته، دار الشروق، ط1، بيروت، 1983م.
8- زكية منزل غرابة، دور الوقف في نشر العلم خلال التواجد العثماني في الجزائر.
9- سعد رستم، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات (النشأة، التاريخ، العقيدة، التوزع الجغرافي)، دار الأوائل، ط1، دمشق 2004م.
10- سليمان وهبي، ابو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء، دار القلم، ط 06، دمشق، 1999م.
11- الشيخ مصطفى احمد الزرقا، أحكام الأوقاف، دار عمار، ط 01، 1997م، عمان.
12- عبد الحي عزب عبد العال، الفتوى وأحكامها، استاذ اصول الفقه،كلية الشريعة والقانون ، القاهرة
13- عبد الله بن محمد بن احمد الطيار، الفتوى وأهميتها، كلية الشريعة وأصول الدين ، جامعة القصيم .
14- فارس زاهر، سونر دومان، المذهب الحنفي ومشيخة الإسلام في الجزائر من فتح شمال إفريقيا الى غاية الاستقلال
15- لزغم فوزية، الإجازات العلمية لعلماء الجزائر العثمانية، (د د)، (د ط)، مخبر مخطوطات الحضارة الإسلامية لشمال إفريقيا وهران، (د س).

16- محمد ابو زهرة، المذاهب الفقهية الأربعة، دار البصائر، ط1، القاهرة، 2005م.
17- محمد أبو زهرة، مالك حياته وعصره- آراؤه وفقهه، (د د)، ط2، القاهرة، (د س).
18- محمد ابو زهرة، مالك حياته وعصره واراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة،(د س).
19- محمد جمال الدين القاسمي، الفتوى في الإسلام ، (تح) محمد عبد الكريم القاضي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1986م .
20- محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الاحتلال الفرنسي، (د د)، ط1، دمشق، 1969م.
21- محمد عز الدين الغرياني، المذهب المالكي النشأة والموطن وأثره في الاستقرار الاجتماعي، دار جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ط1، ليبيا، 2010م.
22- محمد مختار محمد المامي، المذهب المالكي ومدارسه ومؤلفاته – خصائصه وسماته ، دار زايد للتراث والتاريخ، ط01، الإمارات المتحدة العربية – العين، 2002.
23- محمود احمد عبد الله، اصول المذهب الحنفي، (د د)، (د ط)، ج2.
24- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ 4 العهد العثماني.
25- ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر تونس طرابلس الغرب) من القرن (10-14هـ)/( 16-19م)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، ط الرسالة 318 الحولية 31، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2010م.
26- هشام يسرى العربي، جغرافية المذاهب الفقهية، (د د)، ط1، القاهرة، 2005م.
27- وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، (تع) عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، (د ط)، الجزائر 2007م.

**ثالثا: المذكرات**

1- بوخالفة وفاء، التعايش المذهبي(المذهب المالكي والمذهب الحنفي) خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، (ب م)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018م.
2- بوربونة ايمان، المذهب المالكي وانتشاره ببلاد الأندلس من القرن الأول إلى الثالث هجري، ومن القرن السابع إلى التاسع ميلادي، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ، بإشراف عطابي سناء، جامعة 8ماي 1945م، قالمة، 2018-2019م.
3- بوسعيد عبد الرحمان، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص فلسفة- الدين والمجتمع، بإشراف فغرور دحو، جامعة وهران، 2012/2011م.

4- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين و أوضاعهم والإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830م، مذكرة ماجيستر، تخصص التاريخ، بإشراف فاطمة الزهراء قشي، جامعة متنوري قسنطينة، 2007-2008م.

5- حسين بخلوة، مذكرة عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره (988هـ-1073هـ)/(1580م-1663م)، مذكرة الماجستير، تخصص الحضارة الإسلامية، بإشراف الجيلالي سلطاني، جامعة السانية، وهران، 2009/2008.

6- حنان بنت عيسى الحازمي، مفردات المذهب الحنفي في عقد النكاح واثاره، مذكرة ماجستير، تخصص الفقه وأصوله، بإشراف صالحة بنت دخيل الحليس، جامعة أم القرى، السعودية.

7- رشيدة شدري معمر، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1971-1830م)، مذكرة الماجستير، تخصص تاريخ حديث، بإشراف فلة موساوي القشاعي، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006م.

8- روابح شهرة، الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الوسيط بإشراف مسعود خالدي جامعة 08ماي 1945م، قالمة،2017-2018.

9- زايدي حمزة، شحوط بلال، المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ بإشراف سبع طاهر، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، 2014.

10- سمهان قصور، اختلاف الفتوى وأثره على المرجعية الفقهية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، تحصص فقه وأصول، بإشراف كمال بوزيدي، جامعة الجزائر1، الجزائر،2016-2017.

11- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830م، أطروحة دكتوراه، تخصص التاريخ، بإشراف مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000-2001م.

12- عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1830-1520م)، مذكرة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، بإشراف عبد القادر صحراوي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015م.

13- فتيحة فرحي، المساجد والعمران في الجزائر خلال العهد العماني، مذكرة الماجستير ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الانسانية ، (ب ج) ،2017/2016.

14- فتيحة فرحي، المساجد والعمران في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، التاريخ الحديث والمعاصر، بإشراف بدرينة ذيب جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017م.

15- ليلى بوهالي، مؤسسة الإفتاء في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، بإشراف فتح الدين بن أزواو، جامعة محمد بوضاف، المسيلة، 2018-2019.

16- محمد حاج السعيد، مساجد القصبة في العهد العثماني تاريخها ودورها عمارتها، مذكرة الماجستير، تخصص الحضارة الإسلامية، بإشراف عبد العزيز شهبي، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014-2015

17- مسعود بن موسى فلوسي، تاريخ المذهب المالكي في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص التاريخ فقه مالكي وأصوله، (ب م) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020-2021م،ج.

18- مهاني بشرى، شتيوي شيماء، المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة ماستر، تاريخ الجزائر الحديث بإشراف فتحي عباس، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2020/2019م.

19- ميمون عبد الفتاح، عبد السلام طاهري، المدارس الفقهية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص فقه مقارن و أصوله، بإشراف كتاب حياة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021م.

**رابعا: المقالات والدوريات:**

1- ابو بكر حبوسة، كمال لحمر، **دور الوقف في دعم المؤسسات الخيرية بالجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية جامعة سطيف، العدد 04، سطف، 2018/09/22.

2- بليل حسني، **الشيخ عبد الرحمان الجيلالي (1908-2010م)**، مجلة العصور الجديدة.

3- جمعة مسعود سالم الموال، **تدوين المذهب المالكي ومراحله المختلفة**، مجلة كلية التربية، العدد الخامس، جامعة الزاوية، جويلية 2016.

4- الحاج عيفة، **مجلة الدراسات التاريخية**، مجلة فصيلة محكمة، قسم التاريخ، العدد18، جامعة الجزائر2، ماي 2015م.

5- صليحة بردي، **الممارسة التعليمية في الجزائر اثناء الحكم العثماني**، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي في الجزائر، العدد 11، خميس مليانة (عين الدفلى)، 2018/06/11.

6- عائشة غطاس، **سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في مجمع مدينة الجزائر**، المجلة التاريخية المغربية، سجلات المحاكم الشرعية، العدد1، جامعة وهران، شتاء-1997م.

7- عبد الحفيظ موسم، **واقع الأوقاف بين المالكية والحنفية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م)**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 1، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، 2020/12/11م.

8- محمد ابراهيم السعدي، **الإلزام بالمذهب في التعليم**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، قسم أصول الفقه جامعة ام القرى، العدد الخامس، مكة المكرمة المملكة العربية السعودية، 2020م.

9- محمد بوشنافي، **علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (10-13هـ/16-19م)**،عصور جديدة، جامعة الجيلالي ليابس، العدد 16-17، سيدي بلعباس، أفريل 2014م-2015م.

10- مسعود بقايدي، **دور الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر العثماني خلال كتابات الدكتور عبد الجليل التميمي**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، جامعة عمار ثليجي الأغواط، (ب س) .

11- مصطفى عبيد، **القضاء في الجزائر خلال العهد العثماني**، عصور الجريدة، العدد 11-12، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، فيفري 2013-2014م.

12- لطيفة حمصي، **هيئة الافتاء بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، "قراءة في وثائق المحاكم الشرعية"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 01، العدد 41 ،الجزائر، جوان 2014.

**رابعا: المعاجم والقواميس**

1- ابن منظور، لسان العرب ، دار المعارف، طبعة جديدة، كورنيش النيل-القاهرة ، 1119م.

2- ابن فارس ابو الحسن احمد، معجم مقايس اللغة، (تح) عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، (د ط)، 1979م.

3- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، (تح) محمد صديق المنشاوى، دار الفضيلة، (د ط)، القاهرة، 1413م.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | **-** |
| **الشكر والعرفان** | **-** |
| **قائمة المختصرات** | **-** |
| **مقدمة** | **1** |
| **الفصل الأول: ماهية مؤسّسة الإفتاء** | |
| المبحث الأول: مفهوم الافتاء | **07** |
| أولا: تعريف الإفتاء | **07** |
| ثانيا: تعريف المفتي والشروط المتعلقة به وأهم و أهم صفاته | **10** |
| المبحث الثاني: نشأة مؤسّسة الإفتاء. | **13** |
| أولا: النشأة الأولى لمؤسّسة الإفتاء | **15** |
| ثانيا: مميزات عمل مؤسسة الإفتاء. | **18** |
| المبحث الثالث: أوضاع وأسباب ظهور مؤسّسة الإفتاء. | **23** |
| أولا: وضع الجزائر الثقافي قبيل الدخول العثماني | **23** |
| ثانيا: أسباب ظهور مؤسّسة الإفتاء. | **23** |
| خلاصة | **26** |
| **الفصل الثاني مذاهب ورواد مؤسّسة الإفتاء والتعايش بين المذهبين** | |
| تمهيد | **29** |
| المبحث الأول المذهب المالكي | **30** |
| أولا: تعريف المذهب لغة و اصطلاحا: | **30** |
| ثانيا: تعريف الإمام مالك ابن انس الأصبحي. | **30** |
| ثالثا: نشأة المذهب المالكي | **31** |
| رابعا: المذهب المالكي خلال العهد العثماني في مدينة الجزائر. | **33** |
| المبحث الثاني: تعريف المذهب الحنفي. | **35** |
| أولا: تعريف المذهب لغة و اصطلاحا. | **35** |

| | |
|---|---|
| ثانيا: تعريف الإمام أبو حنيفة: | **35** |
| ثالثا: نشأة المذهب الحنفي. | **36** |
| رابعا: انتشار المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني. | **37** |
| المبحث الثالث: التعايش المذهبي في الجزائر ( القضاء، والإفتاء نموذجا) | **39** |
| أولا: تعريف الوقف | **39** |
| ثانيا: التعايش المذهبي في مجال الوقف. | **40** |
| ثالثا: التعايش المذهبي في مجال القضاء والإفتاء: | **41** |
| خلاصة: | **46** |
| **الفصل الثالث دور مؤسّسة الإفتاء الديني والسياسي.** | |
| تمهيد: | **48** |
| المبحث الأول: دور مؤسّسة الإفتاء الديني. | **49** |
| أولا: دور المؤسّسة في نشر العلم. | **50** |
| ثانيا: دور المؤسّسة في نشاط الاوقاف. | **52** |
| المبحث الثاني: دور مؤسّسة الإفتاء السياسي: | **53** |
| أولا: علاقة العلماء بالسلطة الحاكمة. | **53** |
| ثانيا: مهمة القضاء. | **56** |
| المبحث الثالث: أهمية مؤسّسة الإفتاء. | **59** |
| خلاصة: | **60** |
| الخاتمة | **63** |
| ثبت المصادر والمراجع | **66** |
| فهرس المحتويات | **73** |
| **ملخص الدراسة** | **75** |

- **ملخص الدراسة بالعربية**

نشأت مؤسّسة الإفتاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، ودامت حتى الدخول الفرنسي أي سنة 1520م إلى غاية 1830م، ولم ويسبق لها وجود قبل هذا التاريخ، حدد الحكام العثمانيون الجامع الأعظم بمدينة الجزائر مركزا لها.

عاشت الجزائر في ظل ثنائية مذهبية خلال فترة الحكم العثماني، حيث انتشر المذهب الحنفي وهو المذهب الرسمي للخلافة العثمانية، وذلك في وجود المذهب المالكي هو المذهب السائد في البلاد، وبهذا وجدت ازدواجية في القضاء فلكل مذهب مفتي وقاضي خاص به، أما عن تعيينهم فقد كان يعين المفتي والقاضي الحنفي في اسطنبول ويبعث إلى مدينة الجزائر ليشتغل منصب مفتي وعند انتهاء فترة عمله يسند له عملا اخرا ويستقر بمدينة الجزائر، وبخصوص المذهب المالكي فيعين المفتي والقاضي في مدينة الجزائر بواسطة شيخ الاسلام وذلك وفق شروط معينة.

تميزت هذه الثنائية المذهبية بتعايش وتفاهم بين علماء المذهب المالكي والمذهب الحنفي كما أن الحكام العثمانيون تقربوا من علماء المذهبين وجعلوا لهم مكانة مرموقة في المجتمع وأصبح العلماء يمثلون همزة وصل بين السكان والحكام، اضافة إلى وجود المذهب الإباضي الذي مثل أقلية من سكان مدينة الجزائر كانت تمارس مذهبها على حدة.

أدّت مؤسّسة الافتاء دورا دينيا كبير في المجتمع، حيث ساهمت في نشر العلم والمعرفة في المساجد والمراكز العلمية وحفظ القران الكريم، وتعليم قواعد الشريعة الإسلامية في كل مراحل التعليم، كما انها نظمت الأوقاف التي كانت رئيسية في نشر العلم

كما كان لمؤسّسة الإفتاء دورا سياسيا بارزا، يظهر ذلك من خلال علاقة العلماء بالسلطة الحاكمة، فقد تميز علاقتهم بالاحترام والصداقة والتواصل الدائم، وفي مجال القضاء ايضا عمل المفتي

والقاضي على حل النزاعات والمشاكل اليومية للسكان، ومن هنا يتضح أن لمؤسّسة الافتاء أهمية بالغة في حياة مجتمع مدينة الجزائر.

## – ملخص الدراسة بالإنجليزية

The Fatwa Foundation was established in Algiers during the Ottoman period and lasted until The French Entry from 1520 to 1830, and has never existed before, and the Ottoman rulers have designated the Great Mosque of Algiers as its center..

Algeria lived under a doctrinal dualism during the Ottoman period, where the Hanafi doctrine, the official doctrine of the Ottoman caliphate, spread, in the presence of the Maliki doctrine is the dominant doctrine in the country, and thus found duality in the judiciary, each doctrine of mufti and judge of its own, but about their appointment, he appointed the Mufti and judge Hanafi in Istanbul and sent to Algiers to serve the post of fatwa and at the end of his term, he will assign another work and settle in Algiers, and with regard to the Maliki doctrine, the Mufti and the Judge shall be appointed, the mufti and the judge. In Algiers by the Sheikh of Islam under certain conditions.

This doctrinal duality was characterized by a great coexistence and understanding that preferred the scholars in the Maliki doctrine and the Hanafi doctrine and their understanding where they had a relationship of friendliness and respect, and the Ottoman rulers approached the scholars and made them a prominent place in society and the scholars became a link between the population and the rulers. In addition, there is an ad-religious doctrine, which represented a minority of the inhabitants of Algiers, where it practiced its doctrine separately.

The Ifta Foundation played a major religious role in society, contributing to the dissemination of science and knowledge in mosques and scientific centers, preserving the Book of God almighty, teaching the rules of Islamic law at all stages of education, and organizing endowments, which were the main suppliers of science and students.

It also played a prominent political role, as evidenced by the relationship of scholars to the ruling authority, their relationship was characterized by respect, friendship and permanent communication, and also in the field of justice, the Mufti and the judge worked to resolve the daily conflicts and

problems of the population, hence it is clear that the foundation of fatwas is very important in the life of the society of Algiers